حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الغلو في القضاء والقدر بين القدرية والجهمية
دراسة في دلالة المفهوم والمصطلحات

علي عبد الله حسن الفواز*

كلية الشريعة/جامعة مؤتة

المستخلص

تناولت الدراسة مسألة الحرية الإنسانية من حيث علاقتها بالقضاء والقدر وما يترتب على ذلك من مسؤولية الإنسان عن أعماله التي يمارسها باختياره، مع التركيز على إبراز دلالة المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوعها، وخلصت في نتائجها إلى التنبيه على الشبهات والانحرافات العقدية التي قد تعلق في أذهان الناس حول مفهوم القضاء والقدر بسبب سوء الفهم أو الغلو في التفكير.

حيث ناقشت الدراسة في مطلبيها؛ الأول والثاني: مفهوم الإيمان بالقضاء والقدر لغة وشرعاً، وبيان الآراء المطروحة حوله، وسبب غلو وانحراف الفرق فيه، ولما انتهى النزاع في حرية الإنسان ومسؤوليته عن أعماله، في صورته الفكرية إلى نزاع بين المعتزلة القدرية والجهمية الجبرية، فقد تم في المطلبين الثالث والرابع: بيان الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية من جهة، وتوضيح مفهوم مصطلح القدرية ودلالته بين المنكرين للقدر والمبالغين في إثباته من جهة أخرى، وذلك في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في المطلبين السابقين.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجه وتبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شغلت مسألة "الحرية الإنسانية وعلاقتها بالقضاء والقدر" أذهان الناس، فضلاً عن العلماء والمفكرين؛ إذ يعدُّ ذلك من الموضوعات الشائكة والحسَّاسة، إن لم تكن من أدق المسائل الدينية التي واجهت الفكر البشري قديماً وحديثاً، بالنظر لما يبدو للوهلة الأولى من تناقض بين حرية الإنسان ومسؤوليته عن أعماله، وبين الإيمان بمشيئة الله تعالى وقدره.

ولم يكن الخوض فيها بين الصحابة ﷺ صدر الإسلام مشكلة فلسفية أو كلامية، وما ورد عنهم من استفسارات ومناقشات حوله كانت بداع طبيعي فطري تقتضيه الحاجة إلى الفهم وطلب العلم، كما لم تكن تُستعمل كلمتي "القضاء والقدر" معاً كمصطلح مركبٍ على نحوٍ لاحق؛ بل كانوا يفهمون القضاء بمعنى القدر، ويتوسعون في فهمهم لكلمة القدر ومعناها دون أن يُقحموا في ذلك ألفاظ الفلسفة ومصطلحات الكلام، ولكنَّ استعمال كلمتي القضاء والقدر مجتمعتين معاً مما جرى بحثه فيما بعد بحيث أصبح مصطلح "القضاء والقدر" مركباً من الكلمتين متلازمتين في أذهان الباحثين والدارسين.

ولقد كان لاختلاط المسلمين بأبناء الثقافات المختلفة بعد انتشار الفتوحات واتصال المسلمين بغيرهم، أثر في الانحراف بعقيدة القضاء والقدر عن مسارها الصحيح، حيث عمَّ القول في القدر وفشا بين الناس وصاروا فيه شيعاً وأحزاباً، وتسربت الأفكار الدخيلة حوله بين أبناء المسلمين بفعل أصحاب الأهواء، فانقسم الناس فيه فرقاً ومذاهب يقولون في القدر ما لم يقله الناس من قبلهم في صدر الإسلام، سواء أكان بقصد الإجابة عما يخطر ببال الإنسان من أسئلة أو استفسارات متعلقة به أو تلك التي كانت بقصدٍ أريد منه إثارة الفتنة وإشاعة الفرقة بين المسلمين، وكان من نتيجة ذلك تَعَدُّدِ الآراء واختلاف المذاهب فيه، حيث برز في مسيرة الفكر الإسلامي حوله اتجاهات ثلاثة مثلت طرفين ووسط؛ هم: القدريون الذين غلوا في إنكار القدر، والجبريون الذين غلوا في إثبات القدر إلى حدّ تعطيل التكليف، والمتوسطون المعتدلون فيه بين هؤلاء وهؤلاء من أهل السنة.

ولا يخفى أن البحث في هذه المسألة ليس من باب الترف الفكري أو مجرد نزعة فلسفية نظرية لا علاقة لها بالإيمان والعمل، وإنما يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق الإيمان بالله تعالى وتوحيده من جهة، وتقرير مبدأ الحرية الإنسانية كلازم من لوازم مسؤولية العبد عن أعماله انسجاماً مع مبدأ الثواب والعقاب المبني على الحرية في التكليف من جهة أخرى؛ ذلك أن الإيمان بقضاء الله تعالى وقدره يمثل ركيزة هامة في العقيدة الإسلامية، وأحد أركان الإيمان التي لا يكتمل إيمان المرء إلا باعتقادها والتسليم بها، بله من الأمور التي يجب على المكلف معرفتها والإيمان بها إيماناً جازماً، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأنَّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه"(١).

أهمية البحث والهدف منه:

لما كان فهمُ أيَّةِ إشكاليةٍ فكريةٍ أو علميةٍ يتأسَّسُ على الدقة في فهم وتحديد المصطلحات المتعلقة بها، ولما كان النزاع في القدر في أصله مبني على الانحراف في الفهم وضبط المصطلحات، لذلك جاء هذا البحث الذي وسمته بـ: (الغلو في القضاء والقدر بين القدرية والجهمية؛ دراسة في دلالة المفهوم والمصطلحات)، لتأكيد وترسيخ الفهم الصحيح لمعنى الإيمان بالقضاء والقدر وما يتعلق به من المصطلحات والمسميات في أذهان الدارسين برؤية علمية موضوعية، توخيت ما أمكن أن أنزع فيها إلى التبسيط في العرض والوضوح في الطرح لوضع المسألة في سياقها الطبيعي وإطارها الصحيح.

وبهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل نسبة الشر إلى الله تعالى خلقاً وإيجاداً يقدح في تنزيهه الله تعالى عن فعل ما لا يليق بجلاله؟ أو يتعارض مع نهي الله تعالى العباد عن ارتكابه؟ وهل الإيمان بالقدر سالب لحرية الإنسان؟ أو يتنافى مع مبدأ تكليف الإنسان ومسؤوليته عن أعماله؟ بمعنى: هل سبق القدر بما يصدر عن العبد من أعمال خيراً كانت أو شراً يعني جبره عليها، أو يلغي مسؤوليته عنها؟ ثم ما الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية؟ ولماذا سميت المعتزلة بالجهمية؟ رغم أنهما يقفان على طرفي نقيض في مسألة الحرية الإنسانية، وما المقصود بمسمى القدرية؟ ومن أولى بالتسمية به؟ وهل يمكن إطلاق مصطلح القدرية على كل من تكلم بالقدر خلاف السنة؛ سواء أكان الخائض فيه يقول بالقدر أو يرى القول بالجبر؟

الدراسات السابقة:

لا يعجز الدارس أن يجد كثيراً من الدراسات التي تحدثت عن موضوع القضاء والقدر، وما يتعلق به تعميماً وتخصيصاً، وجاء هذا البحث ليركز في مجاله الدقيق على تحرير المصطلحات والمسميات المتعلقة بموضوعه، وبيان الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية، ثم ختمته بتحرير مصطلح القدرية تحريراً عقدياً، وهو ما لم أجده في كثير من الدراسات التي تناولت الحديث عن القضاء والقدر، مع العناية بالتدقيق والتوثيق العلمي للأقوال والأفكار التي عرضتها في المسألة محل البحث والتنسيق فيما بينها بشكل يقوم على التسلسل العلمي في بنائها بأسلوب مبسط يفيد الباحث والمطالع، ذلك أن الموضوع دائم الحضور في أذهان الباحثين والدارسين والمطالعين.

منهج البحث:

تنوعت الأساليب العلمية التي استخدمت في البحث من حيث الوصف والاستقراء والمقارنة والتحليل والاستنباط؛ حيث يقوم منهجه على إيراد الآراء المطروحة في المسألة موضوع النقاش بطريقة وصفية تجمع بين التحقيق والتدقيق في عرضها، ثم اعتماد المنهج التحليلي لمضمونها الذي يقتضي نقد وتحليل الأفكار والكشف عن المنطلقات المذهبية والفكرية التي تو جهها، ومن ثَمَّ مقارنتها لاستخلاص النتائج منها، كل ذلك مع الحرص على الأمانة في النقل والدقة في التوثيق وأخذ الفكرة من مصادرها الأصيلة مباشرة لا بواسطة.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة:

أما **المقدمة:** فقد بينت فيها أهمية الموضوع والهدف من تناوله، والأسئلة التي يسعى للإجابة عنها، وطرفاً من الدراسات السابقة فيه وما الذي يميزه عنها، والمنهج المتبع في دراسته، وأهم المحاور التي شكلت مطالبه الآتية:

المطلب الأول: الإيمان بالقضاء والقدر؛ مفهومه ومقتضاه.

- القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح.
- مفهوم الإيمان بالقضاء والقدر في الشرع.
- الإيمان بالقدر لا يعني الجبر وسلب الاختيار.
- نهي الرسول ﷺ وتحذيره من الخوض في القدر.

المطلب الثاني: الغلو والانحراف في مفهوم القضاء والقدر.

- انحراف القدرية في مفهوم القضاء والقدر.
- انحراف الجبرية في مفهوم القضاء والقدر.

- سبب الغلو والانحراف في مفهوم القضاء والقدر.

المطلب الثالث: الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية.

- نشأتهما وأبرز أفكارهما.
- تسمية المعتزلة بالجهمية.

المطلب الرابع: مصطلح القدرية بين المعتزلة ومخالفيهم.

- نشأة وتطور مصطلح القدرية.
- تسمية المعتزلة مخالفيهم قدرية.
- دلالة المصطلح؛ مناقشة وتحليل.

خاتمة البحث ونتائجه.

المطلب الأول

الإيمان بالقضاء والقدر؛ مفهومه ومقتضاه

أولاً: القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح:

القضاء لغة؛ من قضى، بمعني: حَكَمَ، والقضاءُ: الحُكم، قال تعالى: ﴿وقضَيْنا إلى بَني إسرائيلَ في الكِتابِ﴾ [٤/الإسراء]، أي: حكمنا حُكماً لا رجعة فيه، ويأتي في اللغة والتنزيل بمعانٍ عدة؛ منها: الحَتْم والأمْرُ، كقوله تعالى: ﴿وقضى ربكَ ألا تعْبُدوا إلا إياهُ﴾ [١٧ /الإسراء]، أي: أمَر ربك وحَتم، ويأتي بمعنى: الصنع والتقدير، يقال: قضَى الشيءَ قضاءً، بمعنى: صنَعه وقدَّره، ومنه قوله تعالى: ﴿فقضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [١٢ /فصلت]، أي: صَنعهنَّ وأحكم خَلقهنَّ، وقد يأتي بمعنى: الأداء والإنهاء، يقال: قضَيْتُ دَيْني، ومنه قوله تعالى: ﴿وقضَيْنا إليه ذلك الأمرَ﴾ [٦٦/الحجر]، أي: أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿ثم اقضُوا إليَّ﴾ [٧١/يونس]، يعني: امضوا إليَّ، وقوله تعالى: ﴿فلمَّا قضَيْنا عَلَيْهِ المَوْتَ﴾ [١٤/سبأ]؛ أي: فلما أمضينا قضاءنا على سليمان عليه السلام بالموت، وقد يكون بمعنى الفراغ، تقول: قضَيْتُ حاجتي، أي: فرغت منها[٢]، قال ابن فارس: "القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر، وإتقانه، وإنفاذ لجهته، قال الله تعالى: ﴿فقضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [١٢/فصلت]، أي: أحكم خلقهن، والقضاء: الحكم، قال الله سبحانه في ذكر من قال: ﴿فاقضِ مَا أنتَ قاضٍ﴾ [٧٢/طه]، أي: اصنع واحكم"[٣]، وقال ابن منظور: "القضاء: الحكم، وأصله: قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف الزائدة طرفاً هُمزت،... وقد تكرر في الحديث ذكر القضاء، وأصله: القطع والفصل، يقال: قضى يقضي قضاءً، فهو قاضٍ: إذا حكم وفصل، وقضاء الشيء إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه"[٤].

وأما القَدَرُ لغة؛ بفتح الدال وتسكينها لغتان مشهورتان، معناه: القضاء والحُكم، وهو ما يُقدِّره الله عز وجل من القضاء ويحكم به من الأمور[٥]، وقدْرُ الشيء: مبْلَغُهُ[٦]، قال ابن فارس: "القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدر: مبلغ كل شيء، يقال: قدْرُه كذا، أي مبلغُه، وكذلك القَدَر، وقدَرتُ الشّيءَ أقدِرُه وأقْدُرُه من التقدير، وقدَّرته أقدِّره، والقدْر قضاء الله تعالى الأشياءَ على مبالغها ونهاياتها التي أرادَها لها، وهو القَدَرُ أيضاً"[٧]، وقال ابن حجر: "القدر بوضعه يدل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ويتضمن الإرادة عقلاً والقول نقلاً، وحاصله وجود شيءٍ في وقت وعلى حال بوفق العلم والإرادة والقول، وقدَّر الله الشيء بالتشديد: قضاه، ويجوز بالتخفيف"[٨]، وقال الله تعالى: ﴿وما قدَرُوا الله حَقَّ قدْرِهِ﴾ [٦٧ /الزمر]، أي: ما عظموا الله حقَّ تعظيمه.

وفي الاصطلاح: قال الكرماني: "القضاء: هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر: هو جزيئات ذلك الحكم وتفاصيله التي تقع في لا يزال"(٩)، ونقله الحافظ ابن حجر بعبارته، قال: "القضاء: الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر: هو الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل"(١٠)، وقال السفاريني: "القضاء: هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال"(١١)، والقدر: "تقدير الله تعالى للكائنات، حسب ما سبق به علمه، واقتضته حكمته"(١٢)، والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل مُحْدَثٍ صادر عن علمه وقدرته وإرادته(١٣)، وقال الجرجاني: "القدر خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحداً بعد واحدٍ مطابقاً للقضاء، والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها"(١٤)، والحقيقة لا يوجد دليل صريح من كتاب أو سنة في التفريق بينهما، إلا أنهما أمران متلازمان وقد يستخدم أحدهما بمعنى الآخر، قال الخطابي: "جماع القول في هذا الباب أي القضاء والقدر، أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأنَّ أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه"(١٥).

ثانياً: مفهوم الإيمان بالقضاء والقدر في الشرع:

اتفق العلماء على أنَّ الإيمان بالقضاء والقدر بهذا المعنى، ركن من أركان الإيمان، قال النووي: "واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله تبارك وتعالى قدَّر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى"(١٦)، وقال الكرماني: "ومذهب أهل الحق أن الأمور كلها من الإيمان والكفر والخير والشر والنفع والضر وغير ذلك بقضاء الله وقدره، ولا يجري في ملكه إلا مقدَّراته"(١٧)، وقال ابن حجر: "ومعناه أنَّ كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله ومشيئته"(١٨).

والإيمان بالقضاء والقدر على هذا النحو يتضمن؛ أولا: **الإيمان ب**أن أعمال العباد؛ خيراً كانت أو شراً، طاعة أو معصية، تجري على ما سبق به علم الله تعالى وكتابه **منذ الأزل قبل خلقها؛** إذ علم أهل الجنة وعلم أهل النار قبل أن يخلقهم، وأعد لهم الثواب والعقاب جزاءً لهم بما كانوا يعملون، **وأنه تعالى كتب ذلك وأحصاه في إمام مبين،** وثانياً: الإيمان أن الله تعالى خالق كلِّ شيءٍ؛ خلق العباد وأعمالهم كلها خيرها وشَّرها، ومشيئته نافذة؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ومقتضى ذلك؛ الإيمان بأن الله تعالى عالم منذ الأزل بالأمور المقدَّرة قبل كونها، وفي ذلك ردٌّ على من ينكر علمه القديم، وأنه تعالى يعلم الجزئيات كما يعلم الكليات، خلافاً لمن قال: يعلم الكليات دون الجزئيات، وأنه تعالى مختار لما يفعله، مُحْدِثٌ له بمشيئته وإرادته، وأنه تعالى مريد لجميع الكائنات، على معنى أنَّه خالقها وَمُقدِّرها لا أنه يحبها ويرضاها، وأنَّ الخير والشر بتقديره تعالى وإيجاده، قال البغوي: "الإيمان بالقدر فرض لازم وهو أن يعتقد أنَّ الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها وشرها كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، قال تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٦/الصافات]، وقال تعالى: ﴿قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [١٦/الرعد]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [٤٩ /القمر]، فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد

عليهما العقاب، قالَ تعَالى: ﴿وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾ [٢٧/إبْرَاهِيم]، وَقالَ تعَالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [٢٥٣/البَقرَة]"[١٩].

وقد تظاهرت الأدلة القاطعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة على أن الأمور كلها بقضاء الله تعالى وتقديره؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [٧٠/الحج]، وقال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [٢١/الحجر]، وعن عبادة بن الصامت ﷺ قال: "يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيءٍ حتى تقوم الساعة، يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مات على غير هذا فليس مني"[٢٠]، وعن عبدالله بن عمرو ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء"[٢١]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [٢/الفرقان]، قال ابن كثير: "أي كل شيء مما سواه مخلوق مربوب، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه وإلهه، وكل شيء تحت قهره وتدبره وتسخيره وتقديره"[٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٣٠/الإنسان]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [١٣٧/الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [١٠٧/الأنعام]، فجملة هذه النصوص ونحوها **صريحة في أن** الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات قبل كونها، وأنه تعالى قدر مقاديرها قبل خلقها، **وأن أعمال العباد، خيرها وشرها، كل ذلك بخلق الله تعالى ومشيئته.**

ثالثاً: الإيمان بالقضاء والقدر لا يعني الجبر وسلب الإختيار:

لا يفهم مما تقدم أن الإيمان بالقضاء والقدر بهذا المعنى، يعني الإجبار والاضطرار؛ إذ لا علاقة للقضاء والقدر بمسألة الجبر مطلقاً كما يتوهم بعض الناس؛ لأن اتصاف الله تعالى بالعلم الشامل المحيط بكل شيء منذ الأزل، هو من باب الكشف عما سيقع قبل أن يقع، وعلم الله تعالى بالأشياء قبل وقوعها بالكيفية التي أرادها لا يسلب الفاعلين اختيارهم عند الفعل ولا يتضمن الإجبار، ولا يعني الإكراه والاضطرار فلا يصح أن يكون تبريراً للشر وإلقائه على الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّ العلم صفة من شأنها أن تكشف الأشياء على ما هي عليه في الواقع دون أن يكون لها تأثير في إيجادها أو إعدامها كالقدرة، وكشفها لهذه الأشياء لا يغيِّر في وصفها، ولا يؤثر في كونها، حيث نبه الإمام الخطابي إلى ذلك بقوله: "وقد يحسب كثير من الناس أنَّ معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه...، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه: الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم وصدورها عن تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها ...، قال: وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي عليهم من وراء علم الله فيهم أفعالهم وأكسابهم و مباشرتهم تلك الأمور وملابستهم إياها عن قصد وتعمُّدٍ، وتقديم إرادةٍ واختيارٍ، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة تلحقهم عليها"[٢٣] ، قال ابن تيمية: "وممّا اتّفق عليه سلف الأمّة وأئمّتها مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأنّ الله خالق كلّ شيءٍ، وأنّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنّه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنّ العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدَرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم إنَّ العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله، كمَا قالَ تعَالى: ﴿كَلا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ، وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾ [٥٤، ٥٥/المدثر]، وَقالَ تعَالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلا، وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٢٩، ٣٠/الإنسان]، وَقالَ تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ، لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ، وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٧-

٢٩/التكوير]"[٢٤].

وكذلك يجب التنويه هنا بأن تقسيم القدر الذي يجب الإيمان به إلى خير وشر، إنما هو بإضافته إ لى الخلق، وأما بالإضافة إلى الله تعالى، فالقدر خيرٌ كله، والشر لا ينسب إليه[٢٥]؛ لأن نسبة الشر إليه توهم أنه يأمر به، والله تعالى لا يأمر بالفحشاء، ولا يحب الفساد[٢٦] ، بل الأدب يقتضينا أن لا نضيف الشر إلى الله تعالى مفردا، لا وصفا ولا فعلا، إلا أن يدخل في عموم؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ [٧٨/النساء]، وقوله تعالى: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٦٢/الزمر]، أو أن يضاف إلى سبب؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [١، ٢/الفلق]، أو أن يبنى على ما لم يسمَّ فاعله، كقوله تعالى، حكاية عن الجن: ﴿وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [١٠/الجن][٢٧]، وكما في قوله تعالى على لسان نبيه إبراهيم، عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [٨٠/الشعراء]، نسب المرض إلى نفسه مع أنه يعلم حق العلم بأن الله تعالى خالق كل شيء[٢٨]، إلا أن الله تعالى خلق الخير والشر، وجعله في كونه لما له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا، قال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧/السجدة]، وكان من دعاء النبي ﷺ في استفتاح صلاته، قوله: "والخير كله في يديك، والشر ليس إليك"[٢٩].

ومع ذلك ينبغي أن نؤكد أن حرصنا على عدم نسبة الشرور إلى الله تعالى فعلا وصدورا من باب التأدب مع الله تعالى لا يعني أننا ننفي أنَّ الله تعالى هو خالقها وموجدها؛ لأن فعل المكلف لها إنما هو بتمكين الله تعالى إياه منها، وإقداره عليها، كما أن خلق الله لما نسميه شرا من الأفعال وجعله للعبد قدرة على اكتسابها في الوقت الذي نهاه عنها شرعا، لا يوجب نقصا في ألوهيته تعالى، أو طعنا في قدرته، والقرآن نسب الكل إلى الله تعالى خلقا وإيجادا، ولم ينسبها إلى العباد من هذه الناحية، قال تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٦ /الصافات]، ومع أن الشر مخلوق لله تعالى، إلا أنه يُنسب إلى العباد على أنهم اكتسبوه وفعلوه؛ حتى لا يتوهم بعضهم أن نسبة الشر إليه تعالى تقتضي أن يكون شريرا، سبحانه[٣٠].

والنتيجة: أن الله تعالى يفعل ما يشاء ويختار، ولكن أفعاله أبدا لا تخلو من الحكمة، عرفناها أم لم نعرفها، كشفت لنا أم لم تكشف، كانت بالنسبة إلينا خيرا أم شرا، وسبحان الذي ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٢٣/الأنبياء]، وما سبق كذلك يقتضي ضمنا وصراحة التأكيد على مسؤولية العبد عن أعماله، ذلك أن الإيمان بالقدر لا يعني تعطيل الأسباب أو إبطال التكليف وإلغاء العمل، لأن كلٌ ميسر لما خلق له، وبالتالي لا يجوز أن يتخذ الإيمان بالقدر حجة لفعل المعاصي واقتراف الذنوب أو التقصير في القيام بما طلبه الله تعالى منا من الفرائض والواجبات، فعن علي ﷺ قال: "كنا جلوسا مع النبي ﷺ ومعه عود ينكت به في الأرض، فنكس وقال: ما منكم من أحد إلا قد كُتِبَ مقعده من النار أو من الجنة، فقال رجل من القوم ألا نتكل يا رسول الله، قال: لا اعملوا فكلٌ ميسر، ثم قرأ: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾ [٥/الليل]، الآية"[٣١].

رابعاً: نَهْيُ الرسول ﷺ وتحذيره من الخوض في القدر:

عن أبي هريرة ﷺ قال: "خرج علينا رسول الله ﷺ، ونحن نتنازع في القدر فغضب حتى احمرَّ وجهه، حتى كأنما فقئ في وجنتيه الرمان، فقال: أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه"[٣٢]، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال وكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال

لهم: ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم"[٣٣].

وعن أبي هريرة ﷺ أن هذه الآية ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ، يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [٤٧-٤٩/القمر]، نزلت في المخاصمين في القدر"[٣٤]، وعن عمر بن الخطاب ﷺ، أنَّ النبي ﷺ قال: "لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم"[٣٥]، وعن ابن الديلمي أبو بسر عبدالله بن فيروز، قال: أتيت أبيّ بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني بشيءٍ لعل الله أن يذهبه من قلبي، قال: لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالمهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهباً في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود ﷺ فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان ﷺ فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت ﷺ فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك"[٣٦]، وسأل رجل علي بن أبي طالب ﷺ، فقال: "أخبرني عن القدر، قال: طريق مظلم لا تسلكه، وأعاد السؤال فقال: بحر عميق لا تلجه، وأعاد السؤال فقال: سر الله قد خفي عليك فلا تفتشهُ"[٣٧]، وعن نافع قال: "كان لابن عمر رضي الله عنهما صديق من أهل الشام يكاتبه، فكتب إليه مرة عبد الله بن عمر ﷺ: إنه بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر فإياك أن تكتب إليَّ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "سيكون في أمتي أقوام يكذبون بالقدر"[٣٨].

وإذا كان القدر سرُّ الله تعالى في خلقه، فإن البحث فيه على غير هدىً يورث الشك ويوقع في الضلال والشبهة، وقد فهم العلماء هذا المعنى؛ قال البغوي: "والقدر سر من أسرار الله تعالى لم يُطلِع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلاً، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يجب أن يعتقد أنَّ الله تعالى خلق الخلق فجعلهم فرقتين فرقة خلقهم للنعيم فضلا وفرقة للجحيم عدلا"[٣٩]، وقال السمعاني: "سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء العين ولا ما يطمئن به القلب؛ لأنَّ القدر سر من أسرار الله تعالى، اختصَّ العليم الخبير به وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة، فلم يَعلمُه نبي مرسل ولا ملك مقرب"[٤٠]، وقال الطحاوي: "وأصل القدر سرّ الله تعالى في خلقه، لم يطلِع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٢٣/الأنبياء]"[٤١].

ولا يخفى ما في ذلك من صيانة للعقل الإنساني عن تبديد طاقاته في غير مجاله الذي يحسن التفكير فيه؛ إذ قد بين الله تعالى له طريق الهدى والإيمان، ونهاه عن التفكر بذاته تعالى التي لا يحاط بها، اعترافاً بعجز الإنسان عن الإحاطة بعلم الله تعالى، والبحث في كيفية العلم والكتابة والمشيئة والخلق في حقيقته بحث في كنه الذات، نهانا الله تعالى عنه وحجبه عنا امتحاناً وابتلاءً، فيجب الإيمان به وعدم السؤال عنه.

المطلب الثاني

الغلو والانحراف في مفهوم القضاء والقدر

ما أسلفته من توضيح لعقيدة الإيمان بالقدر، هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين ﷺ، إلى أنْ حدثت بدعة القدرية في أواخر زمن الصحابة ﷺ[٤٢]، وخالف في ذلك فريقان؛ القدرية والجبرية، وكلاهما في باب القدر جاء ببدعة حادثة في هذه الأمة، وإن كانت بدعة القول بنفي القدر أسبق في الظهور

من بدعة القول بالجبر؛ غلا القدرية في نفي القدر وأنكروا مشيئة الله تعالى لأفعال العباد وتقديرها، وغلا الجبرية في إثباته فنفوا قدرة العبد واختياره.

أولاً: انحراف القدرية في مفهوم القضاء والقدر:

بدأت بدعة القدرية من معبد الجهني (ت٨٠هـ)[٤٣]، أول من أظهر القول بنفي القدر في البصرة، وكان يزعم: "أنه لا قدر وأن الأمر أنف"، بمعنى: أن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوها، أخذ معبد مقالته عن رجل من النصارى اسمه سوسن كما قال الأوزاعي، وأخذ عن معبد غيلان بن مسلم الدمشقي (ت١٠٥هـ)، ثم تبعه على بدعته أناس سُموا بالقدرية، مخالفين في ذلك ما عليه جمهور المسلمين، قال السمعاني: "وممن نزل جهينة فنسب إليهم معبد بن خالد الجهني كان يجالس الحسن البصري، وهو أول من تكلم في البصرة بالقدر، فسلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عَمرو بن عبيد ينتحله، قتله الحجاج بن يوسف صبراً"[٤٤].

قال ابن تيمية: "في أواخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدريَّة والمُرجئة، فأنكر ذلك الصحابة والتّابعون كعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع ﷺ"[٤٥]، والنزاع بين الناس في مسألة القدر زمن متأخري الصحابة مشهور، روى الإمام مسلم عن يحيى بن يعمر قال: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أنَّ صاحبي سَيَكِلُ الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلَنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون: "أن لا قدر وأن الأمر أنف"، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قبلَ اللهُ منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال حدثني أبي عمر بن الخطاب ﷺ، قالَ: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، ...الحديث"[٤٦].

وقد عرف أصحاب هذا المذهب بالقدرية الأوائل أو القدرية المحضة، وهؤلاء هم الذين أنكروا تقدم علم الله السابق بالأشياء قبل كونها، وهم غلاة القدرية، الذين كانوا يقولون: "لا قدر وأن الأمر أنف"، أي: مستأنف على غير علم سابق، وهو قول مهجور باطل، اتفق على بطلانه سلف الأمة والتابعين لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين، وكفروا من قال به لمخالفته صريح الكتاب والسنة[٤٧]، قال النووي: "وهذا القول قول غلاتهم وليس قول جميع القدرية"[٤٨]، "وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعني به هؤلاء"[٤٩]، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده ...؛ لأنهم ظنوا أنَّ من علم ما سيكون، لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضا أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد[٥٠].

ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة، حتى صار جمهورهم من المتأخرين يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصاروا ينازعون الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد، وتزَعَّم هذا المذهب واصل بن عطاء وعمرو بن عُبيد وأتباعهم من المتكلمين المعتزلة، الذين عُرفوا بالقدرية المتأخرة أو

القدرية الثانية، قالوا: العبد خالق أفعاله بإرادته ومشيئته، وليس لله في أفعال العباد صنع ولا تقدير مع علمه بها[٥١]، قال ابن حجر: "وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون البارئ عالماً بشيءٍ من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها، وقد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين، والقدرية اليوم مطبقون على أنَّ الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول"[٥٢].

ثانياً: انحراف الجبرية في مفهوم القضاء والقدر:

قابل غلو القدرية غلو آخر تمثل في فرقة الجبرية الذين غلوا في إثبات القدر أيضاً ولكن على الضد منهم؛ سمُّوا بالجبرية؛ لقولهم بالجبر، "وهو نفي الفعل حقيقة من العبد وإضافته حقيقة إلى الرب تعالى، والجبرية؛ خالصة أو محضة: وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، كالجهمية، ومتوسطة: وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً"[٥٣]، والحديث هنا مخصوص بالجبرية الخالصة، الذين يقولون: "الأفعال كلها بتقدير الله تعالى، وليس للعباد فيها اختيار، وإضافة الفعل إلى العبد كإضافته إلى الجمادات، سُمُّوا بذلك لأنهم يؤخرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما، ويرتكبون الكبائر، فهم على الإفراط، والقدرية على التفريط والحق ما بينهما"[٥٤].

وقد حدثت بدعتهم بزعامة الجهم بن صفوان (ت١٢٨هـ)، في عصر التابعين من أوائل المائة الثانية، كان يقول بالجبر المحض، أخذ مذهبه عن الجعد بن درهم (ت١٢٤هـ)، ونشره فعرف أتباعه بالجهمية، وهؤلاء لا يرون للعبد قدرة على أعماله، وإنما فِعْلُ العبد بمنزلة طوله ولونه، على عكس القدرية نفاة القدر[٥٥]، قال الشهرستاني: "الجهمية أصحاب جهم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة"[٥٦]، وقال الكرماني: "الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة: بأن لا قدرة للعبد أصلاً، وهم الجبرية"[٥٧]، وكان يقول: "ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له البتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط"[٥٨].

قال ابن تيمية: "وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إنَّ العبد مجبور وأنه لا فعل له أصلا وليس بقادر أصلا، وكان الجهم غالياً في تعطيل الصِّفات فكان ينفي أنْ يُسمَّى الله تعالى باسم يُسمَّى به العبد فلا يُسمَّى شيئًا ولا حيًّا ولا عالماً ولا سميعًا ولا بصيرًا، إلا على وجه المجاز، وحكي عنه أنه كان يُسمِّي الله تعالى قادرًا؛ لأنَّ العبد عنده ليس بقادر فلا تشبيه بهذا الاسم على قوله... وكان ظهور جهم ومقالته في تعطيل الصفات وفي الجبر والإرجاء في أواخر دولة بني أميَّة بعد حدوث القدريَّة والمعتزلة وغيرهم، فإنَّ القدرية حدثوا قبل ذلك في أواخر عصر الصحابة، فلمَّا حدثت مقالته المقابلة لمقالة القدريَّة أنكرها السلف والأئمَّة كما أنكروا قول القدريَّة من المعتزلة وغيرهم"[٥٩].

ثالثاً: سبب الانحراف في عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر:

ومما سبق بيانه يستطيع الباحث أن يستخلص سبب الانحراف في عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر عند كلا الفريقين؛ ذلك أن القدرية ذهبوا إلى أنَّ أفعال العباد مخلوقة بقُدَرِهِم ودواعيهم لا بقدرة الله تعالى وإرادته، وأنكروا تعلق إرادة الله تعالى بأفعال العباد؛ لذلك أخرجوها عن قدرته وخلقه فراراً من تعلق القديم بالمُحْدَث[٦٠]، ومنهم: من فرَّق بين الخير والشر فنسب الخير إلى الله تعالى ونفى عنه خلق الشر، واشتهر مثل ذلك عن المجوس[٦١]، قال ابن أبي العز: "بل قولهم أردَأ من قول المجوس، فإنَّ المجوس اعتقدوا وجود خالِقَيْن، والقدريَّة اعتقدوا خالِقِين، ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة[٦٢]، "وزعموا: أن الله شاء

الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه، ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار، فإنهم هربوا من شيءٍ فوقعوا فيما هو شر منه، فإنه يلزم أنَّ مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه على قولهم، والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل"[٦٣]؛ لأنَّ الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه دِيناً.

وأما الجبرية فقد جاؤوا ببدعة ما أنزل الله بها من سلطان؛ إذ قالوا: لا قدرة للعبد على الفعل ولا إرادة، وإنما تقع أفعاله منه جبراً واضطراراً، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم مجازاً، كما يقال: تحركت الشجرة وزالت الشمس، وأفرطوا حتى أفضى بهم الأمر إلى الإلحاد والانحراف، وتركوا الأعمال والأخذ بالأسباب المنجية من عذاب الله تعالى، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا ما ذكره الله عنهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [١٤٨/الأنعام]، ولا يخفى بطلان ما ذهبوا إليه لما ينتج عنه من لوازم باطلة تتناقض مع مسلمات الشريعة وبداهة العقول؛ إذ كيف يستقيم جبر العبد على فعله ثم مؤاخذته عليه؟ وكيف يجبره ثم يعاقبه؟ ولو جبره ثم عذبه لكان ظالماً له، والله سبحانه وتعالى منزه عن كل ما لا يليق بجلاله، قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [٤٦/فصلت]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمْ اللهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [١١٧/آل عمران]، كما يلزم من القول بالجبر إبطال التكليف وإنكار حكمة الله تعالى وتدبيره؛ وهذا أيضاً عبث يجب تنزيه الله تعالى عنه، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥/المؤمنون]، وهكذا يلاحظ أنَّ هؤلاء أيضاً خاضوا في القدر كأولئك، ولكن بخلاف ما عليه فريق القدرية، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ومع أنَّ فريقيّ القدرية والجبرية يقولان بوجوب الرضا بقضاء الله تعالى، وبالتالي الرضا بكل ما يخلقه ويقدره إلا أنهم افترقوا؛ فمن قال: خلق الله وقضاؤه لا يشمل إلا الحسن دون القبيح، قال: لا يجب الرضا إلا بالحسن دون القبيح، باعتبار أن القبيح ليس من القضاء الذي يجب الرضا به، وهم القدرية، والإرادة عندهم فقط هي إرادة الأمر والتشريع، ومن قال: خلق الله وقضاؤه شامل للحسن والقبيح من أفعال العباد، فقد أوجب الرضا بالكل، وهم الجبرية، والإرادة عندهم هي إرادة الخلق والتكوين، بمعنى مشيئته العامة، ولذلك احتجوا بمشيئة الله تعالى على رضاه ومحبته[٦٤].

قال شارح الطحاوية: "ومنشأ الضلال عند الفريقين: من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدَّرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه"[٦٥]، وقال ابن القيم: "ومن لم يفرق بين المشيئة والمحبة لزمه أحد أمرين باطلين لا بدّ له من التزامه؛ إما القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان، أو القول بأنه ما شاء ذلك ولا قدَّره ولا قضاه، وقد قال بكل من المتلازمين طائفة، قالت طائفة: لا يحبها ولا يرضاها فما شاءها، ولا قضاها، وقالت طائفة: هي واقعة بمشيئته وإرادته فهو يحبها ويرضاها، فاشتركت الطائفتان في هذا الأصل، وتباينتا في لازمه"[٦٦].

على أنه يجب التنويه بأن الرضا بالقضاء لا يلزم منه وجوب الرضا بكل ما يخلقه الله تعالى ويُقدّره طاعة كانت أو معصية؛ لأن وجوب الرضا بالقضاء لا يستوجب الرضا بكل مقضي، والرضا بالمقضي إنما يستمد من مدى شرعيته، وموافقته للكتاب والسنة[٦٧]،

ومن هنا فإن الخير والطاعة من الأعمال تكون واقعة بإرادة الله تعالى التكوينية وإرادته التشريعية، وهو يحبها ويأمر بها شرعاً ودِيناً ويرضاها، وأما الشرور والمعاصي فإنها تكون واقعة بإرادة الله تعالى التكوينية العامة الشاملة لكل شيء، ولكنها ليست مرادة لله تعالى شرعاً ولا يحبها ولم يأمر بها على سبيل التشريع، ويكره من العباد أن يفعلوها، ولا يرضى بها إذا وقعت، وإن وقعت في كونه وشاء وقوعها بإرادته الكونية، فخلقه لها لحكمة اقتضت ذلك وإن لم يحبها ويرضى بها[٦٨]، كما يحب الله تعالى من عباده القيام بما أمرهم به من الخير، والانتهاء عما نهاهم عنه من المنكر، ويرضى ذلك منهم، ووعدهم عليه بالمدح والثواب، ويكره لهم ترك ما أمرهم به وفعل ما نهاهم عنه وتوعَّدهم بالعقاب والحساب، ولا يرضى لعباده الكفر والفسوق والعصيان، ولذلك قال أهل السنة: لا يقع في ملكه إلا ما يريده، وإرادته شاملة لجميع الكائنات وإن لم يكن آمراً بها، بالنظر إلى إرادته التكوينية المحيطة بكل ما يحدث خيراً أو شراً، وقالوا: يُحِبُّ الخير ويرضى به، ويكره الشر ويبغضه بالنظر إلى إرادته الشرعية، ولعل عدم التفريق بين الإرادتين هو ما أدَّى إلى الضلال والخلط في فهم العلاقة بين كل من المشيئة والإرادة، والمحبة والرضا والأمر، فالقدرية: جعلوا الإرادة شرعية فقط، وأخرجوا المعاصي من إرادته وخلقه؛ لأنه لا يريدها شرعاً ولا يحبها، والجبرية: جعلت الإرادة كونية فقط[٦٩]، ولذلك قالوا: كل ما أراده فهو يحبه ويرضى به، حتى قالوا: نرضى بالذنوب والمعاصي لأنها من قضاء الله تعالى.

المطلب الثالث

الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية

الجَهْمية: بفتح الجيم وسكون الهاء، فرقة تُنسب إلى الجهم بن صفوان السمرقندي، أبي محرز مولى بني راسب، لقي الجعد بن درهم في الكوفة وأخذ عنه، ثم أقام ببلخ ناحية خراسان، وكان يصلي مع مقاتل بن سليمان[٧٠] في مسجده ويتناظران، ثُفِيَ إلى ترمذ، وكان كاتباً للحارث بن سُريج أحد زعماء خراسان، وخرج معه على الأمويين إلى أن قتلهُ سلم بن أحوز المازني بمرو[٧١]، في آخر ملك بني أمية، سنة (١٢٨هـ)[٧٢]، ترك الصلاة أربعين يوماً بعد مناظرته السُّمَنِيَّة[٧٣]، وكانوا شككوه في دينه حتى ترك الصلاة، وقال: لا أصلي لمن لا أعرفه، أظهر مقالته بخراسان، وتبعه عليها أناسٌ كثر، فعُرف أتباعه بالجهمية نسبة إليه[٧٤].

وكان جهم ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الإيمان من المرجئة؛ لأنَّ الإيمان عنده: المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط[٧٥]، ومذهبه في القدر هو القول: بالجبر والاضطرار إلى الأعمال؛ وينكر أن يكون لأحد فعل على الحقيقة غير الله تعالى، والإنسان عنده لا يوصف بالاستطاعة، ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما تنسب إليه الأفعال على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، والثواب والعقاب عنده جبر كما أن الأفعال جبر، قال: وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً"[٧٦].

وهو قول يتعارض مع بداهة العقول؛ لأنَّ كل من رجع إلى نفسه يفرق بين ما يَرِدُ عليه من أمر ضروري لا اختيار له فيه وبين ما يختاره ويضيفه إلى نفسه، ومن ينكر هذه التفرقة لم يعد من العقلاء، وكل ما ورد في القرآن من قوله؛ يعملون، ويعقلون، ويكسبون، ويصنعون، حجة عليهم؛ لأن ﴿كلُّ نفسٍ بمَا كسَبَتْ رَهِينَة﴾ [٣٨/المدثر]، ولو لم يكن للعبد اختيار لكان الخطاب معه محالاً والثواب والعقاب عنه ساقطين[٧٧].

وأما نشأة المعتزلة في تاريخ المسلمين فقد كانت بعد ظهور القدرية والجهمية الجبرية، وذلك مع بدايات القرن الثاني الهجري، في أواخر العصر الأموي، على يد واصل بن عطاء الغزال (ت١٣١ هـ)، والرأي الأكثر شيوعًا هو أنَّ تسميتهم بالمعتزلة جاءت بعد

اعتزال واصل لمجلس الحسن البصري، على إثر الخلاف بينهما في حكم مرتكب الكبيرة، وكان واصل يرى أنه في منزلة بين المنزلتين، أي: ليس مؤمناً وليس كافراً، وأنه مخلد في النار إذا لم يتب منها قبل موته، فلما بلغ الحسن البصري عنه هذا، قال: هؤلاء اعتزلوا، فسُمُوا من حينئذٍ المعتزلة، وقيل: أنَّ تسميتهم بذلك حدثت بعد الحسن البصري (ت١١٠هـ)، وذلك أنه لما توفي الحسن وجلس قتادة مجلسه في خلافة هشام بن عبد الملك (ت١٢٥هـ)، اعتزله عمرو بن عبيد (ت١٤٤هـ) في نفر معه، فسمَّاهم قتادة المعتزلة[٧٨]، قال الشهرستاني: "حدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزال وكان تلميذ الحسن البصري، وتلمذ له عمرو بن عبيد وزاد عليه في مسائل القدر"[٧٩]، وقال الشهرستاني: "يسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية"[٨٠].

عاش واصل في أيام الخليفة عبد الملك بن مروان (ت٨٦هـ)، وابنه هشام بن عبد الملك (ت١٢٥هـ)، ثم ازدهرت المعتزلة من بعده كفرقة كلامية وتميزت بأفكارها وطروحاتها العقدية في العصر العباسي أيام المأمون وأخيه المعتصم ثم من بعده الواثق، حيث أقاموا مذهبهم على أصول خمسة لا يُعدُّ أحد منهم إلا إذا رأى رأيهم فيها، ولم تكن هذه الأصول واضحة المعالم في أول نشأة المعتزلة، ولكن مع تطور مقولاتهم تبلورت حتى صارت أصولاً تجمعهم في الجملة، قال الحسين الخياط (ت٣٠٠هـ): "وليس يستحق أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة؛ التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي"[٨١].

ومذهبهم في القدر: أنَّ النَّاس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنَّه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، وأنَّ العبد خالقٌ أفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً كما لو خلق العدل كان عادلاً، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية[٨٢]، قال القاضي: "وكيف تكون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي موقوفة على قصودهم ودواعيهم؛ إذا شاؤوا فعلوها وإن كرهوا تركوها؟ فلو جاز والحال هذه أن لا تكون أفعال العباد من جهتهم لجاز في أفعال الله تعالى ذلك، وبهذه الطريقة يعرف أنَّ الفعل لفاعله، قالوا: لأنه؛ لو كانت مخلوقة لله تعالى لما استحق العباد عليها المدح والذم والثواب والعقاب، ولو كانت كلها بقضاء الله تعالى وقدره للزم الرضا بها أجمع، وفيها الكفر والإلحاد، والرضى بالكفر كفر"[٨٣]، قال: "لذا لا يجوز إضافتها إلى الله تعالى إلا على ضربٍ من التوسع في المجاز بأن تقيد بالطاعات، فيقال: إنها من جهة الله تعالى ومن قِبَلِهِ، على معنى: أنه أعاننا على ذلك ولطف بنا ووفقنا وعصمنا عن خلافه"[٨٤].

وبالمقارنة بين فرقتي الجهمية والمعتزلة؛ فيما ذهبا إليه في القدر، نلاحظ أنَّهما على طرفي نقيض؛ فالأولى: جبرية قالت بالجبر ونفي الاستطاعة، والثانية: قدرية قالت بنفي القدر، ولم تنسب أفعال العباد إلى الله تعالى، ولذلك سُميت الجهمية عند كتاب الفرق بالجبرية، ولم يطلقوا عليها بحال لفظ "القدرية" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجدتُ أن لفظ القدرية ألصق بالمعتزلة من الجهمية، إذ إن الجهمية المجبرة تقف في مقابل المعتزلة القدرية في مسألة القضاء والقدر.

ومع ذلك غلب اسم الجهمية على المعتزلة في عهد الخليفة المأمون (ت٢١٨هـ)، منذ بداية القرن الثالث الهجري وفيما بعد، على الرغم ما بينهما من اختلاف جوهري في مسالتي القدر والإيمان؛ حيث باتت المعتزلة تلقب بالجهمية عند كثير من العلماء ومصنفي الفرق؛ كما نجده عند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٠٤هـ) في كتابه: (الرد على الجهمية والزنادقة)، والإمام البخاري؛ محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) في كتابه: (التوحيد والرد على الجهمية) من صحيحه، والإمام ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) في كتابه (الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية)، والإمام الدارمي؛ عثمان بن سعيد (ت٢٨٠هـ) في كتابه: (الرد على الجهمية)، والإمام المحدّث الرازي؛ ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في كتابه: (الرد على الجهمية)، والإمام الأشعري؛ علي بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ) كتب باباً في الرد على المعتزلة بعنوان: (الرد على الجهمية في نفيهم علم الله وقدرته وجميع صفاته)، في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة)، والإمام ابن منده؛ محمد بن إسحاق (ت٣٩٥هـ) في كتابه: (الرد على الجهمية)، ومن بعدهم: الإمام ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ) في كتابه: (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية)، والإمام ابن القيم؛ محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ) في كتابه: (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة)، وكتابه: (اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية)، وغيرهم.

وكلهم يسمُّون المعتزلة بالجهمية؛ حيث ذكر ابن تيمية ثلاث درجاتٍ للجهمية، جعل الجهمية الغالية (المحضة) في الدرجة الأولى وهم الجبرية، ثم جعل المعتزلة في الدرجة الثانية؛ قال: "الدرجة الأولى: وهم الجهمية الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سَمُّوه بشيء من أسمائه الحسنى، قالوا: هو مجاز، ... والدرجة الثانية من الجهمية: وهم المعتزلة ونحوهم، الذين يُقرِّون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته، ..."[٨٥]، وهو ما يطرح سؤالاً مباشراً عن طبيعة العلاقة والصلة الفكرية بين الجهمية والمعتزلة؟ مما عساه أن يضع أيدينا على سبب تسمية المعتزلة بالجهمية، أو بعبارة أوضح: ما وجه إطلاق لفظ الجهمية على المعتزلة؟ هل هناك من أوجه اتفاق بينهما تفسر لنا هذا الاشتراك في التسمية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال يلاحظ الباحث أنَّ المصادر التي أرَّخت للجهمية، تجمع على أنَّ الجهم: بالغ في نفي التشبيه عن الله تعالى، حتى قال بتعطيل صفات الله تعالى ونفيها، وامتنع عن وصف الله تعالى بأنَّه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وكان يقول: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره، وأجاز أن يطلق عليه اسم القادر لأنه لا يُسمي أحداً من المخلوقين قادراً من أجل نفيه استطاعة العباد واكتسابهم[٨٦]، قال ابن حجر: "ثبت عن أبي حنيفة أنه قال: بالغ جهم في نفي التشبيه حتى قال: إن الله ليس بشيء"[٨٧]، ولا يخفى ما في هذا القول من إبطال أكثر ما ورد به القرآن من أسماء الله تعالى كالعليم والحي والبصير والسميع ونحو ذلك، لأنَّ كل واحد من هذه الأسماء قد يسمى به غيره، فيلزمه أن لا يسمى إلهه إلا باسم يتفرد به كالإله والخالق والرازق ونحو ذلك، وَيَرُدُّ أسماءه حينئذٍ إلى عدد قليل[٨٨]، وكذلك أنكر الجهم رؤية الله تعالى في الآخرة[٨٩]، وقال بخلق القرآن، ولم يُسمِّ الله تعالى متكلماً به[٩٠]، وزعم أنَّ علم الله تعالى حادث، وأنكر علمه الأزلي بالأشياء قبل كونها[٩١]، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان[٩٢].

وأجمعت المصادر أيضاً على أنَّ الجهم أخذ مقالته بنفي الصفات والقول بخلق القرآن عن الجعد بن درهم[٩٣]، وكان الجعد أول من أظهر القول بخلق القرآن في أمة محمد ﷺ، قال ابن كثير: "وأما الجعد فإنه أقام بدمشق حتى أظهر القول بخلق القرآن، فتطلبه بنو أمية فهرب منهم وسكن الكوفة فلقيه فيها الجهم بن صفوان فتقلد هذا القول عنه"[٩٤]، وقال ابن تيمية: "ثمَّ إنَّه في أواخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية حدثت بدعة الجهمية

منكرة الصفات، وكان أول من أظهر ذلك الجعد بن درهم، فطلبه خالد بن عبد الله القسري فضحى به بواسط، فخطب الناس يوم النحر وقال: أيها الناس ضحُّوا تقبل الله ضحاياكم فإني مُضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أنَّ الله تعالى لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عمَّا يقول الجعد عُلوًا كبيرًا ثمَّ نزل فذبحه"[٩٥]، وفي الرسالة الحموية: "أول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت إليه"[٩٦].

ثم فشت مقالة الجهم بين الناس، ودخل فيها من بعده المعتزلة؛ حيث "اتفقوا على نفي صفات الله تعالى الأزلية؛ وقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص أوصافه لشاركته في الإلهية"[٩٧] ، ونفوا التشبيه عنه من كل وجه: "جهة ومكانا وصورة وجسما وتحيزا وانتقالا وزوالا وتغيرا وتأثرا، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها وسموا هذا النمط توحيدا"[٩٨]، قال ابن حجر: "وقد سَمَّى المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد؛ وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلهية، لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشرك، وهم في النفي موافقون للجهمية"[٩٩]، واتفقوا أيضا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار[١٠٠]، وأنَّ كلامه تعالى محدث مخلوق[١٠١].

ويتبين من هذا أن المعتزلة فيما ذهبت إليه من القول بتعطيل الصفات، واعتقادها حدوث كلام الله وأن القرآن مخلوق، وإنكارها لرؤية الله تعالى في الآخرة تتقاطع إلى حدٍ كبير مع الجهمية، مما يشي بتأثر المعتزلة الواضح بالجهمية ومشابهتها لها في طروحاتها الفكرية، وإن خالفتها في الألفاظ والتفصيلات، حيث "أخذت المعتزلة عن الجهمية القول بنفي الرؤية والصفات، وخلق القرآن ووافقتها عليها، وإن كان لكل فروع واختيارات غير ما للأخرى، إلا أن ما توافقوا فيه من هذه المسائل الكبيرة جعلهم كأهل المذهب الواحد، فلذلك أطلق أئمة الأثر لفظ الجهمية على المعتزلة"[١٠٢]، ويقول الدكتور فيصل بدير عون: "ومن جملة الأسماء التي أطلقت على المعتزلة نجد كذلك اسم الجهمية نسبة إلى جهم بن صفوان، وذلك راجع إلى الشبه الكبير بين آراء جهم وبين آراء المعتزلة"[١٠٣].

ثم إنَّ المعتزلة في المتأخرين كانوا أشهر بهذه المسائل من الجهمية؛ حيث انتشرت مقالة الجهمية بعد المائة الثانية على أيدِ بشر ابن غياث المريسي (ت٢١٨هـ) وأصحابه من المنتسبين إلى المعتزلة، لذلك عُرفت المعتزلة بالجهمية، قال الذهبي في ترجمة المريسي: "جرَّدَ القول بخلق القرآن وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، إنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها"[١٠٤]، لذا كان تلقيب المعتزلة بالجهمية لما وجد من موافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة[١٠٥]، أضف إلى ذلك أن ظهور جهم كان سابقا على ظهور المعتزلة، ومع أنه سبق قريب إلا أنه صار غرض المتقدمين بالرد والمناقشة الجهمية لأنها أسبق في الظهور فهي بمثابة الأم لغيرها.

ولعل ما تقدم من تعليل يوضح لنا الصلة الفكرية بين المعتزلة والجهمية، ويفسر لماذا رد العلماء على المعتزلة تحت مسمى الجهمية، قال ابن تيمية: "لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق، ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، ثم طلبوا أهل السنة للمناظرة، ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط؛ بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية، وأنواع المرجئة، فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزليا"[١٠٦]، وعن وكيع[١٠٧] قال: "من رأيتموه ينكر هذه الأحاديث، يعني: أحاديث الرؤية ونحوها، فاحسبوه من

الجهمية"[١٠٨]، وعن إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري، قال سمعت أبا عبدالله، يعني الإمام أحمد، يقول: "من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمي"[١٠٩]، بحيث صار يُطلق على من وافق الجهمية في مقولاتها أو في بعضٍ منها جهميًا، أي: أنه وافق الجهمية فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا حكمه حكمهم.

وهكذا شاع لفظ الجهمية بعد ذلك وانتشر وتوسع العلماء في اطلاقه حتى غلب اسمها على غيرها ممن قاربها وتلقى عنها، وأصبح اللفظ عَلَماً على كل من وافق الجهيمة؛ خاصة في قولهم بتعطيل الصفات أو القول بخلق القرآن وإنكار الرؤية، وصار له دلالتان في الإطلاق؛ خاصَّة: ويقصد بها متابعو الجهم بن صفوان في آرائه، وهؤلاء هم الجهمية الخالصة التي تميزت بالجبر، وعامَّة: ويقصد بها أولئك الذين قالوا: بنفي الصفات وخلق القرآن أو أنكر رؤية الله تعالى على وجه الخصوص، ذلك أنّ أصل قول الجهمية هو نفيُ الصفات[١١٠]، قال ابن تيمية: "الجهميَّة الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرِهِم؛ فإنّ السّلف كانوا يسمُّون كل من نفى الصفات وقال إنّ القرآن مخلوق وإنّ الله لا يُرى في الآخرة جهميًا"[١١١]، وقال ابن حجر: "وليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة، وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم بسببه إنكار الصفات، حتى قالوا: إن القرآن ليس كلام الله وإنه مخلوق"[١١٢].

المطلب الرابع
مصطلح القدرية بين المعتزلة ومخالفيهم

ورد لفظ "القدريّة" كثيراً عند المحدثين والمتكلمين والمصنفين من أصحاب الفرق والمقالات، وحاول كل فريق التبرؤ منه؛ بل ورمي المخالف به والطعن عليه، وإنما تبرّأ الجميع من ذلك لأنهم رووا من طريق ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ أنّ القدرية: "مجوس هذه الامّة إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم"[١١٣]، قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: "اعلم أن القدرية عندنا إنما هم المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللقب وهم يرموننا به"[١١٤]، وسوف أتناول في هذا المبحث نشأة المصطلح وسبب اطلاقه، محاولاً البحث في حقيقة دلالته.

أولاً: نشأة وتطور مصطلح القدرية:

أجمع كتاب الفرق والمقالات كما سبقت الإشارة إليه على أن معبداً الجهني هو أول من تكلم في القدر، وكان يعلن: "أنه لا قدر والأمر أنف"، ودام مذهبه بين أهل البصرة فترة من الزمن، ولما بلغت مقالته عبدالله بن عمر ﷺ تبرأ منه، ثم تابعه على رأيه في القدر غيلان الدمشقي[١١٥]، الذي أخذ مذهبه وتتلمذ عليه وكان له دور بارز في نشره، ثم انتقل أثره في مسألة القدر إلى أرجاء العالم الإسلامي، بل وتطور عند طائفة منهم إلى حدّ أنْ جعلوا للخالق ما تنسبه الثنوية إلى النور وإلى المخلوق ما يعزونه إلى الظلمة، وأصبح يعرف مذهبه وأتباعه عند العلماء باسم "القدرية أو القدريين الأوائل"، تمييزاً لهم عن القدرية المتأخرة؛ وذلك نسبة إلى القدر الذي أنكروه[١١٦].

ثم أطلق اسم القدرية فيما بعد على المعتزلة؛ لأنهم وافقوا القدرية في إنكار القدر وإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، ومن الثابت عن مؤرخي الفرق والمذاهب أن شيوخ المعتزلة أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد قد تأثروا بالقدريين الذين سبقوهم، ونقل البغدادي قولهم: "أن الله تعالى غير خالقٍ لأكساب الناس ولا لشيءٍ من أعمال الحيوانات، وزعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم وفي أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية"[١١٧]، قال الشهرستاني: "المعتزلة يُسَمُّونَ أصحاب العدل والتوحيد ويُلَقَّبُونَ بالقدرية"[١١٨]؛ وذلك لإسنادهم أفعال العباد لقدرتهم وإنكار القدر فيها، موافقة لرأي معبد الجهني وغيلان الدمشقي

من القدريين، ثم قال: "واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً كما لو خلق العدل كان عادلاً"[١١٩]، وكذلك نجد أبا منصور الماتريدي في كتاب التوحيد يورد نص رواية: "القدرية مجوس هذه الأمة"، ثم يقول والمعني به المعتزلة، ويشير أبو المعين النسفي: "بأن جميع فرق الأمة صرفوه إلى المعتزلة"[١٢٠] ، وقال أحمد أمين: "كثيراً ما يسمى المعتزلة بالقدرية؛ لأنهم وافقوا القدرية في قولهم أن للإنسان قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى، ونفوا أنْ تكون الأشياء بقدرة الله تعالى وقضائه"[١٢١].

فهاهنا إذاً إطلاقان مشهوران لمصطلح القدرية؛ الأول: ويطلق على نفاة العلم؛ وهم "القدرية الخالصة" الذين أنكروا علم الله السابق بالأشياء، وقالوا: لا يعلم الله تعالى الأمر حتى يقع فيعلمه، وظهروا في زمان أواخر الصحابة ﷺ، وكان أول ابتداؤه من معبدٍ الجهني الذي أنكر العلم وزعم أنَّ الأمر أنف، قال وكيع بن الجراح: "القدرية يقولون: الأمر مستقبل، وإن الله لم يُقدِّر المصائب، وهذا هو الكفر"[١٢٢]، وهؤلاء هم "القدرية الأوائل أو النفاة"، ذكر العلماء أنهم انقرضوا.

والثاني: إطلاقه على المعتزلة أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، الذين أقروا بالعلم والكتابة، ولكنهم أنكروا الخلق والمشيئة، وعرفوا عند العلماء "بالقدرية الثانية أو المتأخرة"، تمييزاً لهم عن الأولى، وهؤلاء لم يُحْكم العلماء بكفرهم بهذه البدعة، وإن خرجوا بها عن قول جمهور المسلمين، قال النووي: "وقد انقرضت القدرية، يعني: القدرية الأولى القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحدٌ من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر؛ ولكن يقولون: الخير من الله والشر من غيره، تعالى الله عن قولهم"[١٢٣].

ثانياً: سبب تسمية المعتزلة بالقدرية وموقفهم منه:

سُمِّيَ المعتزلة قدرية؛ لإنكارهم القدر أو لأنهم خالفوا قول الأمة في القدر، وقيل: لأنهم اتخذوا من مسألة القدر موضوعاً لبحثهم ودراستهم؛ قال الأشعري (ت٢٢٤هـ): "القدري هو من يثبت القدر لنفسه دون ربه عز وجل، وأنه يُقدِّر أفعاله دون خالقه"[١٢٤]، وقال البيهقي (ت٤٥٨هـ): "وإنما سُموا قدرية؛ لأنهم أثبتوا القدر لأنفسهم، ونفوه عن الله سبحانه وتعالى، ونفوا عنه خلق أفعالهم وأثبتوه لأنفسهم، فصاروا بإضافة بعض الخلق إليه دون بعض مضاهين للمجوس في قولهم بالأصلين النور والظلمة وأن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة"[١٢٥]، وقال ابن الأثير: "القدرية في إجماع أهل السنة والجماعة هم الذين يقولون: الخير من الله والشر من الإنسان، وإن الله لا يريد أفعال العصاة، سُمُّوا بذلك؛ لأنهم أثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى، ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله وقضائه"[١٢٦]، سَمّاهم العلماء قدرية على سبيل الذم والطعن عليهم؛ لأنهم خالفوا قول الأمة في القدر، ويقول الدكتور يحي هاشم فرغل: "يطلق اسم القدرية على القائلين بقدرة العبد على خلق أفعاله ومن هنا كانت تسميتهم بهذا الاسم، وقيل: لأنهم في رأيهم ذاك منكرون للقدر، وقيل: لأنهم اتخذوا من مسألة القدر موضوعاً لبحثهم ودراستهم"[١٢٧]، قال الإمام أبو منصور الماتريدي في كتاب التوحيد: "أجمع أهل الكلام على ذم اسم القدرية، وقد روي في ذلك عن رسول الله ﷺ ما يمكن السبيل إلى معرفة من له حقيقة هذا الاسم وهو مقالة: "القدرية مجوس هذه الأمة"، ومعلوم أنه أراد بها ذم أهلها"[١٢٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يقبل المعتزلة بهذه التسمية؟ أو بصيغة أوضح: ما موقف المعتزلة من إطلاق مسمى القدرية عليها، هل تقبل به أم ترفضه؟

لقد تبرأ المعتزلة من هذا الاسم لما فيه من القدح والذم[١٢٩]، والواقع التاريخي يؤكد أنَّ المعتزلة رفضوا تسميتهم بالقدرية، وتبرأوا منه؛ بل قالوا لمخالفيهم: أنتم أولى بالتسمية مِنَّا؛ لأنَّ مَنْ يُثبت القدر لله تعالى أحق أن ينسب إليه من نافيه، حيث اعترفوا بنص "القدرية مجوس هذه الأمة"، مقررين أن الأثر ينطبق على مخالفيهم ولا ينطبق عليهم، قال الشهرستاني: "وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا، وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى، احترازا من وصمة اللقب، إذ كان الذم به متفق عليه"[١٣٠]، وقال أبو المعين النسفي وهو يعلق على نص "القدرية مجوس هذه الأمة": أن جميع فرق الأمة صرفوه إلى المعتزلة، وتبرأت المعتزلة عن الاسم وأَبَوْا قبوله على وجه كانت التسمية بالزندقة والإلحاد عليهم أهون وأيسر من هذه التسمية، ثم زعموا أن ذلك مصروف إلى من يقول: القدر خيره وشره من الله، بدلالة حديث آخر روي عنه ﷺ وهو "أن القدرية خصماء الله في القدر"[١٣١].

ويرى المعتزلة أنَّ مَن يقول بأن القدر خيره وشره من الله أولى باسم القدرية؛ لأن من يثبت القدر أحق بأن ينسب إليه ممن ينفيه، قال القاضي المعتزلي: "اعلم أن القدرية عندنا إنما هم المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللقب وهم يرموننا به"[١٣٢]، واستدل عليه من العقل بقوله: "الاسم اسم ذم فيجب أن يجري على من له مذهب مذموم في القدر، وليس إلا مذهب المجبرة"[١٣٣]، قال: "ومما يدل على ذلك أيضاً؛ هو أن القدري اسم نسبة، والنسبة قد تكون نسبة قرابة، أو نسبة الرجل إلى حرفة، أو إلى بلده، أو إلى لهجه بكلمة وحرصه على تكريرها، قال: ووجوه النسبة كلها مفقودة في هذا الاسم إلا على الوجه الأخير، فالواجب أن ينظر لهج أي القوم بالقضاء والقدر أكبر وحرص أيهم أشد، ومعلوم أن القوم هم الذين يولعون بالإكثار من قولهم: لا تسقط ورقة ولا تنبت شجرة ولا تحدث حادثة إلا بقضاء الله وقدره، فيجب أن يكونوا هم القدرية"[١٣٤]، قال: "ومما يدل على أنهم المستحقون لهذا الاسم: أنه اسم إثبات فلا يستحقه إلا المثبت للقدر، والذي يثبت القدر هم المجبرة، فأما نحن فإنا ننفيه وننزه الله تعالى عن أن تكون الأفعال بقضائه وقدره، فيجب أن يكونوا هم الموسومون بهذا الاسم"[١٣٥].

ومن النقل استدل بقول النبي ﷺ: "القدرية مجوس هذه الأمة"، قال: "شَبَّهَ القدرية بالمجوس على وجه لا يشاركهم فيه غيرهم، فبناءً ننظر أي المذاهب يشبه المجوس على هذا الحد، فليس ذلك إلا مذهب هؤلاء المجبرة فإنه يضاهي مذهب المجوس، قال: ومما يدل على أن القوم هم القدرية وهم مجوس الأمة، قول الرسول ﷺ في آخر الخبر: "وهم خصماء الرحمن وشهود الزور وجنود إبليس"، وهذه الأوصاف لا توجد إلا فيهم؛ لأنهم هم الذين يخاصمون الله تعالى إذا عاقبهم على المعاصي وسألهم عنها، ويقولون: إنك أنت الذي خلقت فينا المعصية وأردتها منا فما لك تعذبنا وتعاقبنا، وكذلك فإنهم هم الذين يشهدون الزور لإبليس وغيره من الشياطين إذا سألهم عن الإضلال والإغراء والإفساد، وقال لهم: أضللتم عبادي وأغويتوهم، فيجيبون بأنا لم يكن لنا في شيء من ذلك ذنب، بل كنت أنت المتولي لجميع ذلك"[١٣٦] ، وقال القاضي: "ومما يدل على ذلك أيضاً: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "لعن الله القدرية على لسان سبعين نبياً، قيل: من القدرية يا رسول الله، قال: الذين يعصون الله تعالى، ويقولون: كان ذلك بقضاء الله وقدره"[١٣٧].

يلاحظ خلط المعتزلة بين الجبرية المحضة والسنة في الاتهام، بالإضافة إلى اعتمادهم على توجيهات ضعيفة لتبرير ما ذهبوا إليه، وكما يتّضح من تخريجاتهم للتبرؤ من تهمة القدرية واتهام مخالفيهم بها أنها تسعى جاهدة للتنصل من وصمة اللقب ولو اقتضى

ذلك منهم الاستدلال بالضعيف من الروايات.

وقد رفض علماء السنة وصف المعتزلة لهم بالقدرية؛ لأن مذهبهم التوسط بين الجبرية والقدرية، ولم يقولوا بقول أيٍ منهما، قال الشهرستاني: "على أنَّ الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد؛ فكيف يطلق لفظ الضد على الضد؟ وقد قال النبي ﷺ: "القدرية خصماء الله في القدر؟"، والخصومة في القدر وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم والحكم المحكوم"[١٣٨]، قال ابن قتيبة: "وقد كان فريق منهم يزعمون أن هذا الاسم لا يلزمهم باللغة وإنما يلزم غيرهم، واحتجّوا في ذلك أنّه يُدَّعى عليهم أنهم يقولون لا قدر فكيف ينسبون إلى ما يجحدون، وهذا تمويه من المحتج وإنما لزمهم لأنهم يضيفون إلى أنفسهم القدر، وغيرهم يجعله لله عز وجل دون نفسه، ومدَّعي الشيء لنفسه أحرى بأن يُنسبَ إلى ذلك الشيء من جعله لغيره"[١٣٩]، وقال إمام الحرمين: "اتفق أهل الملل على ذم القدرية ولعنهم، ولا ينكر لعنهم منكر، ولكنهم يحاولون درء هذا النبذ عن أنفسهم بما لا يغنيهم، ويقولون أنتم القدرية إذ اعتقدتم إضافة القدرة لله سبحانه، قال: وهذا تواقح، وقد قال رسول الله ﷺ: "القدرية مجوس هذه الأمة"، وشبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة والمشيئة حسب المجوس، ... قال: ولا خفاء باختصاص ذلك بهم؛ فإن أهل الحق يفوضون أمورهم إلى الله تعالى، ولا يعترضون لشيء من أفعاله، ثم من يضيف القدرة إلى نفسه ويعتقدها صفته، بأن يتصف بالقدري أولى ممن يضيفه إلى ربه"[١٤٠]، ومما يبطل ما ذهبوا إليه، ما جاء عن ابن عمر ﷺ، قوله ﷺ: "القدرية مجوس هذا الأمة"، ومعنى ذلك: "أنهم لمشابهتهم المجوس في مذهبهم، وقولهم بالأصلين وهما النور والظلمة، فإن المجوس يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة فصاروا بذلك ثنوية، وكذلك القدرية لما أضافوا الخير إلى الله، والشر إلى العبيد، أثبتوا قادرَيْن خالِقيْن للأفعال كما أثبتَ المجوس، فأشبهوهم، وليس كذلك غير القدرية فإن مذهبهم أن الله تعالى خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بخلقه ومشيئته، فالأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى العباد مباشرة واكتساباً"[١٤١]، أضف إلى ذلك أن المعتزلة أنفسهم "يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثراً في الإبداع والإحداث استقلالا جبرياً"[١٤٢]، ولا يُسَمُونه قدرياً.

ثالثاً: دلالة المصطلح بين المعتزلة والجبرية:

سبق وأن بينت أن الجهمية في مسألة القدر من الفرق المجبرة، ولذلك اشتهرت في كتب المذاهب والفرق باسم "الجبرية" أيضاً بالنظر إلى مذهب الجهم في الجبر هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى وجدتُ أنَّ لفظ القدرية ألصق بالمعتزلة من الجهمية؛ إذ إن الجهمية المجبرة تقف في المقابل من المعتزلة القدرية في باب القدر، حيث أطلق العلماء لفظ القدرية على القائلين بقدرة العبد على خلق أفعاله وأنكروا نسبة القدر إلى الله تعالى، أطلقه المخالفون لهم في مقابل فرقة الجبرية الذين قالوا: بأن الإنسان مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، بقصد أريد منه الذم والقدح، ولذلك كانت الفرق تتبرأ من هذا الاسم، وكل منها يتبرأ منه ويرم المخالف به، ولاحظنا كذلك تسمية المعتزلة بالجهمية عند العلماء.

والسؤال هل أطلق مسمى القدرية على الجهمية الجبرية؟ وإذا لم يطلق عليها مسمى قدرية؟ فهل يمكن اشراك الجهمية الجبرية مع المعتزلة بمسمى القدرية؟.

بناءً على ما سبقت الإشارة إليه آنفاً من رفض المعتزلة تسميتهم بالقدرية، وقولهم: اسم القدرية يجب أن يكون علماً على المخالفين لهم في القدر، أخلص في هذا السياق إلى

ملاحظتين اثنتين، والمهمتين من وجهة نظري في توجيه المسألة والإجابة عنها:

الملاحظة الأولى: إن كان أطلق على الجهمية مسمى القدرية فقد يكون الذين أطلقوه على الجهمية إنما عنوا بالجهمية المعتزلة، ولعله كذلك؛ لأنَّ اطلاق اسم الجهمية على المعتزلة فاض واشتهر بين العلماء منذ القرن الثالث الهجري، وكثير منهم رد على المعتزلة تحت اسم الجهمية، على نحو ما تم بيانه في المطلب السابق، وبهذا يكون اطلاق القدرية والجهمية على المعتزلة، وإطلاق القدرية على الجهمية على أنها المعتزلة.

والملاحظة الثانية: أنه يمكن أن يطلق لفظ القدرية ويتوسع فيه بحيث لا يقتصر في اطلاقة على المعنى الذي أوردة كتاب الفرق ومؤرخو المقالات وعنوا به الذين ينكرون نسبة القدر إلى الله تعالى وينسبونه إلى الإنسان، بحيث يكون لفظ القدرية اصطلاح على كل من تكلم في مسألة القضاء والقدر على خلاف ما ورد في القرآن وبينته السنة المطهرة سواء أكان من الجبرية أو القدرية، ونتوسع كذلك في مدلول النص الوارد عن النبي ﷺ إن صح: "القدرية مجوس هذه الأمة" والنص الآخر: "القدرية خصماء الله في القدر"، بحيث يراد به كل من تكلم في القدر على خلاف السنة والنهج القويم الذي كان عليه سلف الأمة وعلماؤها الصالحون، وبهذا يكون اطلاقه شاملاً الجبرية والقدرية، وقد مر معنا حديث أبي هريرة ﷺ الذي يقول فيه: "خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر فغضب حتى احمرَّ وجهه وقال: أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم، إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا"[١٤٣]، ومما لا شك فيه أن الفريقين المتنازعين؛ كان أحدهما يقول بالجبر والآخر بالاختيار، ومع ذلك فإن رسول الله ﷺ لم يؤيد فريقاً من الفريقين، وإنما عزم عليهم جميعاً ألا يتنازعوا فيه.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجبرية والقدرية كلاهما؛ خاض في القدر وبالغ فيه نفياً أو إثباتاً، حتى غلا كلا الفريقين وقال فيه قولا باطلاً؛ إذ بالغ الجبرية في إثبات القدر ونفي القدرة عن العباد حتى أنكروا قدرتهم ومشيئتهم الاختيارية، وبالغ القدرية المعتزلة في نفي أفعال العباد عن الله تعالى، وقالوا: الإنسان خالق أفعاله، وليس لله تعالى فيها تقدير، ومن هنا يمكن أن يكون من المناسب جداً اطلاق لفظ القدرية على المتنازعين في مسألة القدر أياً كان مذهب المنازع فيها سواء أكان جبرياً أم قدرياً ينكر نسبة القدر إلى الله تعالى.

ومن دواعي هذا التعميم ما ذكر من سبب التسمية؛ حيث سَمّاهم العلماء قدرية على سبيل الذم والطعن عليهم؛ لأنهم خالفوا قول الأمة في القدر أو "لأنهم اتخذوا من مسألة القدر موضوعاً لبحثهم ودراستهم"[١٤٤]، وكذلك هم الجبرية الجهمية، أضف إلى ذلك أن الجهم كان يقول بحدوث علم الله تعالى، وينكر علمه تعالى بالأشياء قبل خلقها[١٤٥]، وهذا على التحقيق هو قول معبد الجهني الذي كان يقول: "لا قدر والأمر أنف"، وينكر العلم السابق.

ومع أنَّ هذا الرأي لا يكاد يشتهر بين الناس إلا أنَّ هناك ما يؤيده من صنيع بعض العلماء؛ حيث بوَّب أبو بكر الخلال (ت٣١١هـ)، في سياق ردِّه على القائلين بالجبر، بقوله: "الرد على القدرية وقولهم: إنَّ الله جبر العباد على المعاصي"[١٤٦]، سمَّاهم قدرية، قال ابن تيمية: "ولهذا كان يدخل عندهم يعني السلف، المجبرة في مسمى القدرية المذمومين؛ لخوضهم في القدر بالباطل، وهو جماع المعنى الذي ذمَّت به القدرية، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في كتاب السنة: "الرد على القدرية وقولهم: إن الله أجبر العباد على المعاصي"[١٤٧]، قال: "والمقصود هنا أنَّ الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى القدرية، وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي، فكيف بمن يحتج به على المعاصي، ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذمَّ اللهُ من القدرية مَنْ يَحتجُّ به على إسقاط الأمر والنهي، أعظم مما يدخل فيه المنكر له، فإن ضلال هذا أعظم، ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحدٍ من السلف؛ لأنَّ كلاً من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي

والوعد والوعيد؛ فالإرجاء يضعف الإيمان بالوعيد، ويهون أمر الفرائض والمحارم، والقدري إن احتج به كان عوناً للمرجئ، وإن كذب به كان هو والمرجئ قد تقابلا، هذا يبالغ في التشديد، حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أَمَرَ به وترك ما نَهى عنه، وهذا يبالغ في الناحية الأخرى"[١٤٨]، وقال ابن أبي العز الحنفي: "وقد تسمى الجبرية قدرية؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر"[١٤٩]، وفي موضع آخر، يقول: "وكذلك تُسمّى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً، وإنْ كانت التسمية على الطائفة الأولى أغلب"[١٥٠]، لذا أرى أنه من المناسب جداً الإلتفات إلى هذا الرأي والتنبيه عليه، وأخذه بعين الاعتبار في الدراسات المتعلقة بالقضاء والقدر، والله تعالى أعلم.

الخاتمة وأهم النتائج:

وبعد فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توصلت إليها من خلال مناقشتي للمطالب السابقة، في عرض البحث، ألخّصُها بما يلي:

أولاً: الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان؛ لا يجوز هدمه أو إنكاره؛ ومعناه: الإيمان بأن الله تبارك وتعالى قدَّر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، والمراد: أنَّ كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علمه، وحكمت به إرادته ومشيئته، وقضت به قدرته، ولا يجري في ملكه سبحانه وتعالى إلا مقدَّراته.

ثانياً: الإيمان بالقضاء والقدر بهذا المعنى لا علاقة له بمسألة الجبر مطلقاً كما يتوهم بعض الناس؛ لأن اتصاف الله تعالى بالعلم الشامل المحيط بكل شيء منذ الأزل، هو من باب الكشف عما سيقع قبل أن يقع، وعلم الله تعالى بالأشياء قبل وقوعها بالكيفية التي أرادها لا يسلب الفاعلين اختيارهم عند الفعل ولا يتضمن الإجبار، ولا يعني الإكراه والاضطرار، ولا يصح أن يكون تبريراً للشر وإلقائه على الله سبحانه وتعالى.

ثالثاً: الأحوط للمسلم في دينه ترك التعمق في باب القضاء والقدر؛ لأنه من الغيب الذي ستره الله تعالى عنا واختص نفسه به، ولا يمكن للعقل الإنساني الاطلاع على تفاصيله إلا بعد وقوعه؛ لذا لا تجوز الإحالة عليه، ومن خاض فيه معتمداً على عقله ربما انتهى به البحث إلى الحيرة أو التكذيب بالقدر، فيضل أو يناقض الشرع بالقدر.

رابعاً: لم تبرز مسألة القضاء والقدر في عصر صدر الإسلام كمشكلة فكرية، إذ كان النبي ﷺ ينهى أصحابة ﷺ عن الجدل والمراء في الدين ويحثهم على العمل والإقتداء، وإنما برزت مشكلة القضاء والقدر في تاريخ الفكر الإسلامي بعد انتشار الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم، وذلك بفعل عوامل بعضها خارجي وبعضها داخلي.

خامساً: غلا في القضاء والقدر فريقان؛ الأول: الذين نفوا تقدير الله تعالى للأشياء قبل وجودها، ووقعوا في إنكار القضاء والقدر، وهم غلاة القدرية الذين قالوا: لا قدر والأمر أنف، والفريق الثاني: الذين عارضوا الشرع بالقدر، وعطلوا الأمر والنهي، وهم الجبرية الذين قالوا: كل شيء بقضاء الله تعالى وقدره، وقالوا: لا يلام العاصي على ذنبه، ولا يشكر المحسن على إحسانه؛ لأن إحسان المحسن بقدر الله، ومعصية العاصي بقدر الله، وجعلوا القدر حُجَّة على تعطيل الشرع.

سادساً: الجهمية في مسألة القضاء والقدر جبرية، والمعتزلة قدرية، ومع ذلك عُرفت المعتزلة عند العلماء باسم الجهمية، لا لأنهما يتوافقان في مسألة القدر، ولكن لأن المعتزلة وافقت الجهمية في نفي الصفات ومسألة خلق القرآن ونفي الرؤية، حيث جمعت المعتزلة في أقوالها بين أفكار القدرية وأفكار الجهمية؛ ولذلك أطلق على المعتزلة اسم

القدرية من جهة، واسم الجهمية من جهة أخرى.

سابعاً: يطلق مصطلح الجبرية في مقابل القدرية وهما متقابلتان تقابل الضد، وهو أعم في الاطلاق من مسمى الجهمية، وإنما يشاركها فيه غيرها من الفرق التي قالت بالجبر من هذه الجهة، ومن جهة أخرى يطلق مصطلح الجهمية على كل من قال في الصفات بقول الجهمية، وإن خالفوهم في مسألة الجبر ولم يقولوا بقولهم، فهو من هذه الجهة أعم في الاطلاق.

ثامناً: أطلق مصطلح القدرية على أولئك الذين أنكروا القدر، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوها، وكان أول من ابتدع أصل هذا القول هو معبد بن خالد الجهني القدري، ثم أصبح اللفظ علماً على المعتزلة الذين قالوا: بقدرة العبد على خلق أفعاله وأنكروا نسبتها إلى الله تعالى، حيث أطلقه غيرهم عليهم على سبيل القدح والذم رفضاً لمذهبهم وتبكيتاً لهم، ولم يطلقوه هم على أنفسهم بحيث أصبح كل من يتبنى هذا الرأي في الحرية الإنسانية يعرف بأنه: قدري.

تاسعاً: يرفض المعتزلة تسميتهم بالقدرية وقالوا: لمخالفيهم أنتم أحق به منا؛ لأن من ينكر قدرة العبد ويضيفها إلى الله تعالى أولى بالنسبة إليه.

عاشراً: ورأيت أن يطلق مصطلح "القدرية" على كل من يتكلم بالقدر سواء أكان يقول بالجبر، أم بالاختيار، وذلك لمخالفتهم ما كان عليه السلف الصالح من عدم الخوض في القدر، وبهذا يكون الذم شاملاً لكل من يتكلم في مسألة القدر على خلاف ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وصلى اللهم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Abstract

Excess in predestination: fatalism and Jehamism;
A study of the significance of Terms and Concepts
By Ali Abd- Allah Hassan

This study examines human freedom in terms of its relationship to predestination and the ensuing responsibility of man towards his chosen acts, with emphasis on the significance of related terms and concepts. The study conceded in a caution against the suspicions and deviations that people may have about predestination as a result of misunderstanding or excessive thinking.

In the first two parts, the study dealt with the concept of belief in predestination (in terms of language and judiciary), and stating the opinions about it and the reason behind the sects` deviations and excessiveness, and how to conflict of man`s freedom and responsibility for his acts led to conflict between the Mutazilites fatalism and Jehami determinism.

In the third and forth parts, the study sheds light on the relevance between the Mutazilites and Jehamis, on the one hand, and stating the concept of fatalism and its significance to both: those who deny fatalism, and those who excessively attempt to prove, on the others, as concluded by the results of the first two parts.

الهوامش

(١) رواه الترمذي في الجامع الصحيح، كتاب القدر، باب "ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، حديث رقم (٢١٤٩)، وهو حديث حسن، [انظر: الترمذي؛ محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)، **الجامع الصحيح**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٤، ص٤٥١].

(٢) انظر: الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح اللعربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٦، ٢٤٦٣، والفيروزأبادي؛ محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص١٣٢٥، والراغب الأصفهاني؛ الحسين بن محمد (ت٥٠٣هـ)، **مفردات ألفاظ القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٤٥٣-٤٥٤.

(٣) الرازي؛ أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج٥، ص٩٩.

(٤) ابن منظور؛ محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١٥، ص١٨٦.

(٥) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص٧٤.

(٦) انظر: الجوهري، **الصحاح في اللغة**، ج٢، ص٧٨٦، والفيروزأبادي، **القاموس المحيط**، ص٤٦٠.

(٧) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص٦٢.

(٨) العسقلاني؛ أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار السلام، الرياض، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج١١، ص٥٨٢.

(٩) الكرماني؛ محمد بن يوسف (ت٧٨٦هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج٢٣، ص٧٢.

(١٠) العسقلاني، **فتح الباري**، ج١١، ص١٧٨.

(١١) السفاريني؛ محمد بن أحمد (ت١١٨٨هـ)، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج١، ص٣٤٥.

(١٢) العثيمين؛ محمد بن صالح (ت١٤٢١هـ)، **مجموع فتاوى ورسائل العثيمين**، دار الوطن، الرياض، ١٤١٣هـ، ج٦، ص١٠٩.
(١٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٨.
(١٤) الجرجاني؛ علي بن محمد (٨١٦هـ)، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص١٧٤.
(١٥) الخطابي؛ حمد بن محمد (ت٣٨٨هـ)، **معالم السنن شرح سنن أبي داوود**، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، ج٤، ص٣٢٣.
(١٦) النووي؛ يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، **صحيح مسلم بشرح النووي**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د.ط، د.ت، ج١، ص١٥٤.
(١٧) الكرماني؛ **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، ج٢٣، ص٧٢.
(١٨) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٥٨٢.
(١٩) البغوي؛ الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١، ص١٤٢-١٤٣، وانظر: المباركفوري؛ محمد عبد الرحمن (ت١٣٥٣هـ)، **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٦، ص٢٧٩.
(٢٠) سنن أبي داود، **كتاب السنة**، باب في القدر، حديث رقم (٤٠٨٠).
(٢١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى، حديث رقم (٢٦٥٣)، قال النووي: "قال العلماء: المراد تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره، لا أصل التقدير، فإن ذلك أزلي لا أول له"، [النووي؛ **شرح مسلم**، ج١٦، ص٢٠٣].
(٢٢) ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٣، ص٣٢٠.
(٢٣) الخطابي، **معالم السنن**، ج٤، ص٣٢٢-٣٢٣.
(٢٤) ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: خيري سعيد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج٨، ص٢٨٢.
(٢٥) انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٨، ص٦٢-٦٣.
(٢٦) انظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، **منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية**، وبهامشه كتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، المطبعة الأميرية، بولاق مصر، ط١، ١٣٢١هـ، ج٢، ص٢٥، وانظر: القاري؛ علي بن سلطان (ت١٠١٤هـ)، **شرح الفقه الأكبر**، تحقيق: مروان الشعار، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص١٠٥.
(٢٧) الحنفي؛ ابن أبي العز محمد بن علاء الدين (ت٧٩٢هـ)، **شرح العقيدة الطحاوية**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٩، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٣٦٦، وابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٨، ص٦٢-٦٣، وانظر: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٤٤٧، والقاري، **شرح الفقه الأكبر**، ص١٠٦.
(٢٨) تتان؛ عبدالكريم، والكيلاني؛ محمد أديب، **عون المريد شرح جوهرة التوحيد**، دار البشائر، دمشق، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج١، ص٥٦.
(٢٩) أخرجه مسلم، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النبي ﷺ ودعائه في الليل، من حديث علي ابن أبي طالب ﷺ، رقم (٧٧١)، انظر: النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج٦، ص٥٨.
(٣٠) انظر: ابن أبي شريف؛ محمد بن محمد (ت٩٠٥هـ)، **المسامرة شرح المسايرة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١١١-١١٢.
(٣١) رواه البخاري في الصحيح، كتاب القدر، باب: وكان أمر الله قدرا مقدورا، حديث رقم (٦٦٠٥).
(٣٢) الترمذي؛ محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، كتاب القدر، باب: ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، حديث رقم (٢١٣٣)، قال أبو عيسى: "وفي الباب عن عمر وعائشة وأنس ﷺ، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها".
(٣٣) رواه الإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، حديث رقم (٦٦٦٨)، ج٢، ص١٧٨، وابن ماجة، في السنن، المقدمة، باب في القدر، رقم (٨٥)، ج١، ص٣٣، قال البوصيري: "اسناده صحيح، ورجاله ثقات"، [البوصيري؛ شهاب الدين أحمد (ت٨٤٠هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة**، تحقيق: محمد المنتقي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ج١، ص١٤].

(٣٤) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب القدر، باب: "كل شيء بقدر"، حديث رقم (٢٦٥٦)، ج١، ص٢٠٥.
(٣٥) رواه أبو داوود في السنن، **كتاب السنة**، باب في القدر، رقم (٤٧١٠).
(٣٦) رواه أبو داوود في السنن، **كتاب السنة**، باب في القدر، حديث رقم (٤٦٩٩).
(٣٧) المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج٦، ص٢٧٩.
(٣٨) رواه الإمام أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، عن عبد الله بن عمر، حديث رقم (٥٤٨٧)، وأبو داوود في السنن، كتاب السنة، باب لزوم السنة، حديث رقم (٤٦١٣)، قال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم"، [الحاكم؛ محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج١، ص١٥٩].
(٣٩) البغوي، **شرح السنة**، ج١، ص١٤٤.
(٤٠) نقله ابن حجر عنه، **فتح الباري**، ج١١، ص٥٨٢، والسمعاني هو أبو المظفر عبد الكريم بن محمد (ت٥٦٢هـ)، صاحب كتاب الأنساب.
(٤١) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٢٤٩.
(٤٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٨.
(٤٣) قال السمعاني: "الجهني بضم الجيم نسبة إلى جهينة قبيلة من قضاعة، واسمه زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن قضاعة، نزلت الكوفة وبها محلة تنسب إليهم، وبقيتهم نزلت البصرة"، [السمعاني؛ عبد الكريم بن محمد(ت٥٦٢هـ)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج٣، ص٣٩٤].
(٤٤) انظر: السمعاني؛ **الأنساب**، ج٣، ص٣٩٥.
(٤٥) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص٨٤.
(٤٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: أول من قال بالقدر، حديث رقم (٨)، مسلم بشرح النووي، ج١، ص١٥٠، وقوله: "أول من قال في القدر، معناه: أول من قال بنفي القدر فابتدع وخالف الصواب الذي عليه أهل الحق"، [النووي، **شرح مسلم**، ج١، ص١٥٣].
(٤٧) انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٨، ص٣٠٠-٣٠٣.
(٤٨) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج١، ص١٥٦.
(٤٩) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٢٧٤.
(٥٠) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٦.
(٥١) انظر: الهمذاني؛ عبد الجبار بن أحمد (ت٤١٥هـ)، **المختصر في أصول الدين**، د.ط، د.ت، ص٢٣٨، وانظر: للمؤلف نفسه، **شرح الأصول الخمسة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص٢١٧، وص٢٢٣، وص٢٣١.
(٥٢) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٨، والقرطبي؛ أحمد بن عمر (ت٦٥٦هـ)، **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج١، ص١٣٢، والنووي، **شرح صحيح مسلم**، ج١، ص١٥٤.
(٥٣) انظر: الشهرستاني؛ محمد بن عبد الكريم (ت٥٤٨هـ)، **الملل والنحل**، بتعليق: أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٧٢، والجرجاني؛ علي بن محمد (٨١٦هـ)، **شرح المواقف**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٨، ص٤٢٩.
(٥٤) المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج٦، ص٣٠٢-٣٠٣.
(٥٥) انظر: ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٥٢٤.
(٥٦) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٣.
(٥٧) الكرماني، **الكوكب الدراري شرح صحيح البخاري**، ج٢٥، ص٩٥.
(٥٨) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٢٥.
(٥٩) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٨، ص٢٨٢-٢٨٣.
(٦٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٨، وانظر: المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج٦، ص٣٠٣.
(٦١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٥٩٧.
(٦٢) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٥٢٤.
(٦٣) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٦٤) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص٤١، وابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٢٥١، والسفاريني، **لوامع الأنوار**، ج١، ص٣٦١، وابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج١، ص٢٥٢.

(٦٥) ابن أبي العز الحنفي، **شرح الطحاوية**، ص٢٥١، وانظر: ابن قيم الجوزية، **مدارج السالكين**، ج١، ص٢٥١-٢٥٢، والسفاريني، **لوامع الأنوار البهية**، ج١، ص٣٦١.

(٦٦) ابن قيم الجوزية، **شفاء العليل**، ص٢١٥.

(٦٧) انظر: ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص٤١، وانظر: ابن قيم الجوزية، **مدارج السالكين**، ج١، ص٢٥٦.

(٦٨) انظر: ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص٣.

(٦٩) انظر: ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص٣١، وص٣٨.

(٧٠) من المرجئة، والإرجاء بمعنى: التأخير، والمرجئة: هم الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل، سموا بذلك؛ لأنهم: أخروا العمل عن الإيمان، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، [انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢٠٢].

(٧١) صاحب شرطة نصر بن سيار عامل بني أمية بخراسان، **ومرو**: أشهر مدنها.

(٧٢) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٣، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١٢، والسمعاني، **الأنساب**، ج٣، ص٣٩٢-٣٩٣، وابن كثير؛ إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، ط٨، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج٩، ص٣٥٠.

(٧٣) صنف من العجم بناحية خُراسان، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيَّات.

(٧٤) انظر: الملطي؛ محمد بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تحقيق: محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٧٥، والعكبري؛ ابن بطة عبيد اللهـ بن محمد(ت٣٨٧هـ)، **الإبانة الكبرى لابن بطة**، تحقيق: رضا معطي، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج١، ص٣٨١، وابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٥٢٣.

(٧٥) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١، وانظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٤، والأشعري؛ علي بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج١، ص٣٣٨.

(٧٦) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٣-٧٤، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١، والأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ج١، ص٣٣٨.

(٧٧) الإسفراييني؛ شاهفور بن طاهر (ت٤٧١هـ)، **التبصير في الدِّينِ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٩٧.

(٧٨) انظر: المقريزي؛ أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ج٤، ص١٧٠، وابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٧، ص٣٢٠.

(٧٩) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٢٢.

(٨٠) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨.

(٨١) انظر: الخياط؛ عبدالرحيم بن محمد (ت٣٠٠هـ)، **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**، تحقيق: نيبرج، مستشرق، القاهرة، ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، ص١٢٦-١٢٧، وانظر: المقريزي، **الخطط**، ج٤، ص١٧٠، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٤٦-٤٩.

(٨٢) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٩، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١١٥.

(٨٣) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٣.

(٨٤) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٨.

(٨٥) انظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، **التسعينية**، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٦، ص٢٦٥-٣٧٠.

(٨٦) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١-٢١٢، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٣.

(٨٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٤٢٢.

(٨٨) انظر: السمعاني، **الأنساب**، ج٣، ص٣٩٢-٣٩٣.

(٨٩) انظر: الملطي، **التنبيه والرد**، ص٧٤، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٤.

(٩٠) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١-٢١٢، وانظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٤، والأشعري، مقالات الإسلاميين، ج١، ص٣٣٨.

(٩١) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٤، والأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ج١، ص٣٣٨، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١.

(٩٢) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١، وانظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٤، والأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ج١، ص٣٣٨.

(٩٣) أول من قال بخلق القرآن، وأصله من خراسان، أخذ الجعد بدعته عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم، وأخذها لبيد بن أعصم الساحر الذي سحر رسول الله ﷺ عن يهودي باليمن، سكن دمشق وأقام فيها حتى أظهر القول بخلق القرآن، فتطلبه بنو أمية فهرب منهم وسكن الكوفة، حتى قتله خالد بن عبد الله القسري فيها يوم عيد الأضحى، [انظر: ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج٩، ص٣٥٠].

(٩٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج٩، ص٣٥٠.

(٩٥) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص٨٤، وانظر: السمعاني، **الأنساب**، ج٣، ص٣٩٢-٣٩٣، وابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٥٢٢، وابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٤٢٢.

(٩٦) ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، **الفتوى الحموية الكبرى**، تحقيق: حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٢٤٣.

(٩٧) انظر: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص١٧-١٢٨، وص١٣٠-١٣٢، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١١٤.

(٩٨) انظر: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص١٤٧، وص ١٥٠، وص١٥٣، الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٩.

(٩٩) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٤٢١.

(١٠٠) انظر: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص١٥٥، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٩، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١١٤.

(١٠١) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٣٦٠، والشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١١٤.

(١٠٢) القاسمي؛ جمال الدين بن محمد (ت١٣٣٢هـ)، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ص٥٩.

(١٠٣) عون؛ فيصل بدير، **علم الكلام ومدارسه**، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م، ص١٩٦.

(١٠٤) انظر: ترجمة رقم (١٢١٤)، الذهبي؛ محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ج١، ص٣٢٢.

(١٠٥) انظر: القاسمي، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، ص٦٠.

(١٠٦) انظر: ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص٢٥٦، (بتصرف يسير).

(١٠٧) أبو سفيان؛ وكيع بن الجراح، الإمام الحافظ، محدث العراق (ت١٩٧هـ).

(١٠٨) حديث مقطوع، رواه الدارقطني بسنده عن وكيع، في كتاب الصفات، حديث رقم (٦٠)، [انظر: الدارقطني؛ علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)، **كتاب الصفات**، تحقيق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ، ص٤١].

(١٠٩) رواه النيسابوري؛ إسحاق بن إبراهيم (ت٢٧٥هـ)، **في مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، باب "السنة والرد على أهل الأهواء"، رقم (١٨٥٠)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص١٥٢.

(١١٠) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١-٢١٢، والإسفراييني، **التبصير في الدِّينِ**، ص٩٨.

(١١١) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٢، ص٧٠.

(١١٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٤٢٢.

(١١٣) عن زكريا بن منظور عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم"، **رواه مرفوعاً**: عن ابن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر؛ أبو داوود، في سننه، كتاب (السنة)، باب (في القدر)، حديث رقم (٤٦٩١)، ج٤، ص٢٢٢، وابن أبي عاصم في السنة، حديث رقم (٣٣٨)، ج١، ص١٤٩، والبيهقي، في القضاء والقدر، رقم (٤٠٧)، ص٢٨١، والحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، باب القدرية مجوس هذه الأمة، رقم (٢٩٣)، ج١، ص٢٧٠، وغيرهم، **ورواه موقوفاً**: عن ابن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر؛ الطبري، في صريح السنة، رقم (٢١)، ص٢١، واللالكائي، في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، رقم (١١٦١)، ج٤، ص٧١٢، والبيهقي، في القضاء والقدر، رقم (٤١٠)، ص٢٨٢، وغيرهم، ورجح الدارقطني وقفه على ابن عمر، [انظر: الدراقطني؛

علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ، رقم (٢٩٨٣)، ج١٣، ص١٠٢]، وفي كلتا الحالتين؛ الرفع والوقف في سنده انقطاع؛ إذ لم يصح سماع أبي حازم (سلمة بن دينار) من ابن عمر ولم يلقه، **ورواه موصولاً**؛ عن ابن أبي حازم عن أبيه عن نافع عن ابن عمر؛ اللالكائي، في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، رقم (١١٥٠)، ج٤، ص٧٠٧، والبيهقي، في القضاء والقدر، رقم (٤٠٨)، ص٢٨٢، وغيرهما، وفي سنده زكريا بن منظور، ويقال زكريا بن يحيى بن منظور، ضعيف من الطبقة الثامنة من أتباع التابعين؛ "قال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال يحيى بن معين: زكريا بن منظور ليس بشيء، وقال علي بن المديني والنسائي: ضعيف، وقال أبو زرعه: واهي الحديث، منكر الحديث"، [انظر: المزي؛ يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ترجمة (١٩٩٦)، ج٩، ص٣٦٩، والعسقلاني؛ أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ، ترجمة (٦٢٠)، ج٣، ص٣٣٢]، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه زكريا بن منظور، وثقه أحمد بن صالح وغيره، وضعفه جماعة"، [الهيثمي؛ نور الدين علي (ت٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، رقم (١١٨٧٤)، ج٧، ص٢٠٥]، وقال ابن القيم: "هذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج"، [ابن القيم؛ محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، **تهذيب سنن أبي داود**، تحقيق: إسماعيل بن غازي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ج٢، ص٢١١١] ، وحسنه الألباني، [انظر: الألباني؛ محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، حديث رقم (٤٤٤٢)، ج٢، ص٨١٨]، ويظهر من ذلك أن حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا قد روي من طرق كثيرة لا تخلوا من مقال؛ بعضها شديد الضعف، وبعضها يسير الضعف، وثبوته عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا أقوى، لاسيما مع ما له من الشواهد الكثيرة، قال الحنفي: "كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يصح الموقوف منها"، [ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٢٧٣].

(١١٤) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٣-٥٢٤.

(١١٥) غيلان بن مسلم الدمشقي، أصله قبطي من مصر، عاش في دمشق ونسب إليها، (ت١٠٥هـ).

(١١٦) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١٨، والقاسمي؛ جمال الدين، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، ص٧٣.

(١١٧) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص١١٤-١١٥، وانظر مذهبهم بتوسع: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٢٢٦-٢٣١.

(١١٨) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨، وانظر مذهبهم بتوسع: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٢٢٣-٢٢٦.

(١١٩) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٩.

(١٢٠) الماتريدي؛ محمد بن محمد (ت٣٣٣هـ)، **التوحيد**، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، ص٣١٠، والنسفي؛ ميمون بن محمد (ت٥٠٨هـ)، **تبصرة الأدلة**، تحقيق: كلود سلامة، دمشق، ط١، ١٩٩٣م، ج٢، ص٧٥٩.

(١٢١) أمين؛ أحمد، **فجر الإسلام**، ط١١، ١٩٧٥م، ص٢٨٧.

(١٢٢) أخرجه ابن بطة، في الإبانة، ج٢، ص٢٦١، وانظر: قول الإمام أحمد، الخلال؛ أحمد بن محمد (ت٣١١هـ)، **السنة**، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ج٣، ص٥٢٩.

(١٢٣) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج١، ص١٥٤.

(١٢٤) الأشعري؛ علي بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ص٧٢.

(١٢٥) البيهقي؛ أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١٥٧.

(١٢٦) ابن الأثير؛ المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ١٩٧٢م، ج١٠، ص١٢٨، وانظر: ابن حزم، **الفصل في الملل والنحل**، ج٣، ص٢٢، وابن القيم، **شفاء العليل**، ص١٣٠.

(١٢٧) فرغل؛ يحيى هاشم، **نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية**، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، ص١٦٧.
(١٢٨) الماتريدي، **التوحيد**، ص٢١٤.
(١٢٩) انظر: الجويني؛ عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد**، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢٢٤، والنووي، **شرح صحيح مسلم**، ج١، ص١٥٤.
(١٣٠) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨.
(١٣١) النسفي، **تبصرة الأدلة**، ج٢، ص٧٥٩، وأصل الرواية: "إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ ألا ليقم خصماء الله وهم القدرية"، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، برقم (٣٣٦)، ج١، ص١٤٨، والطبراني في المعجم الأوسط، رقم (٦٥١٠)، ج٦، ص٣١٧، قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط من رواية بقية وهو مدلس، وحبيب بن عمر مجهول" [الهيثمي، **مجمع الزوائد**، رقم (١١٨٧٩)، ج٧، ص٢٠٦]، وضعَّفه الألباني، [انظر: **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، رقم (٢٥٨٢)، ج٦، ص٩٢].
(١٣٢) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٣-٥٢٤.
(١٣٣) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٤.
(١٣٤) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٥.
(١٣٥) الهمذاني؛ عبد الجبار **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٦.
(١٣٦) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٤-٥٢٥.
(١٣٧) الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٥، ولم تصح الرواية.
(١٣٨) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٣٨.
(١٣٩) الدينوري ابن قتيبة؛ عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ، ج١، ص٢٥٥.
(١٤٠) الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد**، ص٢٢٤-٢٢٥.
(١٤١) ابن الأثير، **جامع الأصول**، ج١٠، ص١٢٨، وانظر: الخطابي، **معالم السنن**، ج٤، ص٣١٧.
(١٤٢) انظر: الهمذاني؛ عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص٥٢٤.
(١٤٣) الترمذي، سنن الترمذي، كتاب القدر، باب: ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، حديث رقم (٢١٣٣).
(١٤٤) فرغل؛ يحيى هاشم، **نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية**، ص١٦٧.
(١٤٥) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج١، ص٧٣، والأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ج١، ص٣٣٨، والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص٢١١.
(١٤٦) الخلال، **السنة**، ج٣، ص٥٤٩.
(١٤٧) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٣، ص٢٠٧.
(١٤٨) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٨، ص٦٩-٧٠.
(١٤٩) ابن أبي العز الحنفي، **شرح الطحاوية**، ص٥٢٤.
(١٥٠) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص١١٣.